

Distr.: General  
9 July 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢١ من القائمة الأولية\*

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية  
في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

## تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

تقرير الأمين العام\*\*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	..... مقدمة
٣	٣٧-٣	..... استعراض الأنشطة الحديثة المتعلقة بالسياسات والبرامج
٣	١٧-٣	..... ألف - أنشطة الحكومات
٩	٢٣-١٨	..... باء - أنشطة المنظمات الحكومية الدولية
١٠	٣٦-٢٤	..... جيم - أنشطة منظومة الأمم المتحدة
١٦	٣٧	..... دال - أنشطة المنظمات غير الحكومية
١٦	٦٧-٣٨	..... ثالثا - التقدم المحرز في تحقيق تكافؤ الفرص من خلال المعوقين ومن أجلهم وبالتعاون معهم

\* A/56/50.

\*\* يحتوي هذا التقرير على الردود الواردة من الدول حتى ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وهو الموعد النهائي المحدد في  
المذكرة الشفوية المتعلقة بالموضوع والمؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٦	٤٢-٣٨	..... القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالمعوقين	ألف -
١٨	٥٠-٤٣	..... الإحصاءات والمؤشرات العالمية عن الإعاقة	باء -
٢٠	٥٢-٥١	..... هيئة إمكانيات الوصول للأمم المتحدة	جيم -
٢١	٦٠-٥٣	..... صندوق الأمم المتحدة للتبرعات في حالات الإعاقة	دال -
٢٤	٦٧-٦١	..... حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠	هاء -
٢٦	٨٠-٦٨	..... التعاون الإقليمي لتحقيق تكافؤ الفرص	رابعا -
٢٦	٧٥-٦٨	..... العقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٩-٢٠٠٠)	ألف -
٢٩	٨٠-٧٦	..... عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٩-٢٠٠٢)	باء -
٣٠	٨٧-٨١	..... الإطار المنظوري لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة والقضايا المستجدة	خامسا -
		المرفق - المشاريع المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة، من ١ تشرين الثاني/	
٣٦		..... نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، حسب المنطقة	

## أولاً - مقدمة

والخدمات الاجتماعية، بما فيها التدريب والتأهيل، وشبكات الأمان وتوفير فرص العمل والسبل المستدامة لكسب الرزق، وذلك عند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز بناء مجتمع أكثر شمولاً للجميع. وتلقت الأمانة العامة، استجابةً لمذكرة شفوية، ردوداً من ٢٧ بلداً، هي: إسبانيا، أستراليا، أنتيغوا وبربودا، إيطاليا، البرتغال، بنما، بولندا، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية ملديف، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، السودان، سوريا، الصين، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، لبنان، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. ويتبين من المعلومات المقدمة أن كثيراً من العمل الحكومي يركز على تدابير لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية المتفق عليها مع إيلاء انتباه خاص لإمكانيات الوصول والصحة والخدمات الاجتماعية والعمل والسبل المستدامة لكسب الرزق. والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المجتمعات الشمولية. والحملات الإعلامية لرفع مستوى الوعي بقضايا المعوقين جدرة بالذكر هي أيضاً.

### ١ - إمكانيات الوصول

٤ - منذ اعتماد القرار ١٢١/٥٤، نُفِّذَ ما يقرب من نصف البلدان التي قدمت تقارير خططاً وطنية أو برامج محددة أو سنت تشريعات لمعالجة إمكانيات الوصول البيئية وإمكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. ووضعت بلدان كثيرة لوائح أشدَّ صرامةً للتمكين من الوصول إلى المباني العمومية وهناك اتجاه متزايد نحو وضع لوائح وسياسات بشأن زيادة إمكانيات الوصول إلى الشبكة العالمية ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥ - في الجمهورية التشيكية نُظِرَ في إمكانيات الوصول بموجب الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص للمعوقين (براغ، ١٩٩٨)، في الفصل المتعلق بالمعيشة الحالية من العوائق، الذي

١ - أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢١/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ القرار المذكور بواسطة لجنة التنمية الاجتماعية. وقدم الأمين العام تقريراً مؤقتاً إلى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين (E/CN.5/2001/7)، وركز على التقدم المحرز في تنفيذ أولويات العمل على زيادة تكافؤ الفرص للمعوقين، كما هو معرّف في الفقرة ٤ من القرار. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المؤقت.

٢ - ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء. يصف الجزء الأول المبادرات المتخذة حديثاً في موضوعي السياسة العامة والبرنامج والتي تتصل بالمعوقين. وهو يستند إلى معلومات قدمتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويتفحص الجزء الثاني والثالث التقدم المحرز في تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين ومن قبلهم وفي التعامل معهم في ميادين مختارة من ميادين النشاط، وبالإشارة إلى الأطر الإقليمية للتعاون في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وينظر الجزء الرابع في الجوانب الموضوعية للاستعراض والتقييم الرابع لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٢، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

## ثانياً - استعراض الأنشطة الحديثة المتعلقة بالسياسات والبرامج

### ألف - أنشطة الحكومات

٣ - تشجع الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٤ الحكومات على اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة تكافؤ الفرص للمعوقين بالتركيز على تيسير إمكانيات الوصول والصحة

الثاني/يناير ٢٠٠٠، لا تُعطى تصريحاً باستخدامها ما لم تشهد اللجنة أنها تحترم مبدأ إمكانية الوصول. وتشكل إزالة العوائق المادية والاجتماعية عنصراً أساسياً في سياسات جمهورية قبرص بشأن المعوقين وقد تم إنفاذ هذه السياسة بموجب قانون تمكين المعوقين، الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يولية ٢٠٠٠. وتعززت إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيات الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات تعزيزاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية حين دخل حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونية ٢٠٠١ الفرع ٥٠٨ من قانون التأهيل لعام ١٩٧٣ بصيغته المعدلة <http://www.section508.gov/docs/508law.html>. ويقضي القانون أن تكون جميع التكنولوجيات الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات التي طورتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو اشترتها أو تحتفظ بها أو تستخدمها<sup>(١)</sup> متاحة لوصول المعوقين إليها.

٦ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أوردت أنتيغوا وبربودا وكذلك بنما في تقريرها أنه يوجد لديها قوانين وطنية بشأن إمكانية الوصول إلى البيئة المادية تضع قواعد للتصميم والبناء خاصة بالمباني والأماكن العمومية. وفي المكسيك وضعت قوة دفع جديدة للسياسة العامة بشأن إمكانيات الوصول إلى البيئات ووسائل النقل والاتصالات؛ وبالإضافة إلى ذلك يهدف نظام المكسيك <http://www.e-mexico.gob.mx/> إلى إتاحة التكنولوجيات الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات الجديدة لجميع المكسيكيين، مع إيلاء انتباه خاص للمعوقين. ومن بين الحكومات التي قدمت تقارير من منطقة آسيا والمحيط الهادئ اليابان، التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٠ قانوناً يعزز إمكانيات وصول المسنين والمعوقين إلى وسائل النقل والهياكل الأساسية العمومية، وهو قانون هام لمعاملته تعزيز إيجاد بيئات خالية من العوائق والعراقيل معاملة شاملة. فسياسات حكومة اليابان المتصلة

يتناول جانبي البيئة والاتصالات. وعاجلت اسبانيا أيضاً الشواغل المتعلقة بإمكانات الوصول، فيما يتعلق بالمعيشة المستقلة والوصول بلا عوائق إلى وسائل النقل والاتصالات، وذلك في السياسة والتشريع (القانون ٨٢/١٣ على وجه الخصوص) كليهما. وفي فنلندا، وضعت الحكومة هدفاً لتشجيع وجود بيئات للمعيشة المستقلة في: هدف وخطه عمل للرفاه الاجتماعي والعناية الصحية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. فبموجب قانون الخدمات الفنلندي للمعوقين، يحق للأشخاص الذين يعانون علة في السمع أو في النطق الحصول على خدمات مترجم شفوي لمدة ١٢٠ ساعة في السنة ويحق للصم البكم الحصول على هذه الخدمات لمدة ٢٤٠ ساعة في السنة. وفي بولندا، اعتمد السيم (البرلمان) في عام ١٩٩٧ ميثاق حقوق المعوقين، وهو ينص على الحق في العيش في بيئات خالية من العوائق الوظيفية. وعملت بولندا على تيسير إمكانيات وصول المعوقين إلى المعلومات والاتصالات بموجب برنامج "حاسوب للقاعد في البيت" الذي يوفر مساعدة مالية لشراء معدات وبرامج حاسوبية. وفي البرتغال أنشأت أمانة تأهيل المعوقين ودجهم في المجتمع موقعاً شاملاً على شبكة الإنترنت العالمية <http://www.snripd.mts.gov.pt>. يمكن من الوصول إلى المعلومات البليوغرافية، بما في ذلك التشريعات والمنشورات الحكومية والإحصاءات ومعلومات عن الأحداث، والأجهزة التكنولوجية المساعدة، وإمكانيات الوصول، ومؤسسات وبرامج إعادة التأهيل. وفي مالطة نشرت اللجنة الوطنية للمعوقين دليلاً بعنوان: إمكانيات الوصول للجميع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - <http://www.knpd.org/xsguideli-nes/xsgll.htm>) وهو يقدم توجيهات في تصميم المباني الجديدة وإدخال تعديلات على المباني القديمة. وتوصلت اللجنة إلى اتفاق مع سلطة التخطيط المالتية أصبحت بموجبها المباني الرئيسية المفتوحة للجمهور، ابتداءً من ١ كانون

الخدمات التي تحقق لكل شخص متضرر. وفي المملكة المتحدة توفر "الخطة الوطنية للخدمات الصحية"، التي نشرت في عام ٢٠٠٠، تحسينات للأحكام المتعلقة بالمعوقين، ومن بينها تحديد هدف يتمثل في زيادة عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات المعدات المجتمعية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤. ونشرت الحكومة كتاباً أبيض في عام ٢٠٠١، عنوانه: "تقدير قيمة الناس: استراتيجية جديدة لتعلم معنى الإعاقة في القرن الحادي والعشرين"، يضم برنامجاً لتحسين فرص الحياة للأشخاص الذين لديهم عاهات تعوق قدرتهم على التعلم، وهو يقوم على أربعة مبادئ هي الحقوق القانونية والمدنية، والاستقلال، والخيار، والشمول. ويعزز قانون الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة لعام ٢٠٠١ حق الأطفال الذين لديهم احتياجات تعليمية خاصة في المملكة المتحدة في أن يتعلموا في المدارس العادية وينص القانون على ضرورة إدخال تعديلات معقولة تحول دون تعريض التلاميذ المعوقين لحرمان كبير بالمقارنة مع التلاميذ غير المعوقين. واعتمدت إيطاليا القانون رقم ٦٩ في آذار/مارس ٢٠٠٠، الذي يهدف إلى تعزيز دمج الأطفال المعوقين في المدارس بوسائل منها زيادة مخصصات صندوق الدمج في المدارس.

٨ - وتحدث مكتب المعوقين في جمهورية جنوب أفريقيا في تقريره عن التعاون بين الوزارات والدوائر الحكومية لمعالجة سلسلة من قضايا الخدمات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بشأن إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وإجراء مشاورات بشأن قطاع المعوقين. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتعاون حكومة استراليا مع حكومات الولايات والأقاليم الاسترالية في إطار الاتفاق بين الكومنولث والولايات في موضوع الإعاقة (١٩٩٨-٢٠٠٢) على تقديم الخدمات الاجتماعية. فالولايات والأقاليم مسؤولة عن إدارة دعم السكن، والعناية

بالخلو من العوائق لا تكفي بمجرد معالجة البيئة المادية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما تذهب أيضاً إلى العوائق المؤسسية والثقافية والنفسية التي قد يواجهها المعوقون في حياتهم اليومية. وفي تايلند أنشأت الحكومة لجنة فرعية لتكنولوجيا المعلومات للمعوقين لمعالجة مسائل إمكانيات الوصول وتشجيع تطوير تكنولوجيات ملائمة لتسهيل الوصول.

## ٢ - الخدمات الصحية والاجتماعية

٧ - وصفت الحكومات التي قدمت تقارير سلسلة متنوعة من الخدمات الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان التي طُوِّرت أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض. ففي كرواتيا أدى التعاون بين منظمة غير حكومية، هي رابطة تشجيع الشمول، ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية إلى إنشاء بيت المعيشة المستقلة في عام ٢٠٠٠، وهو بيت يوفر شققاً سكنية ودعمًا فنياً وعنايةً للأشخاص المصابين بتخلف كبدلي عن وضعهم في مؤسسات رعاية خاصة. وفي فنلندا ركز تطوير الخدمات الاجتماعية والصحية للمعوقين على دعم الأشخاص الذين يعيشون معيشة مستقلة في بيوتهم. وتناولت فنلندا أيضاً في تشريعها حالة الأشخاص الذين يقدمون العناية بصورة غير نظامية. واعتمدت إمارة موناكو سياسة وتدابير تهدف إلى تشجيع توفير المعيشة السكنية للأشخاص الذين لديهم احتياجات خاصة، ومن بين هؤلاء الأشخاص المعوقون والمسنون. وفي مالطة تتعاون لجنة المعوقين مع وزارة السياسة الاجتماعية على تحسين الخدمات النهارية للمعوقين والضمان الاجتماعي للمعوقين مكفول بدستور جمهورية بولندا ويذكر ميثاق حقوق المعوقين الحق في الضمان الاجتماعي. والخدمات الاجتماعية في بولندا محكومة بـ "قانون التأمين الصحي العام" الذي سرى مفعوله اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وهو يحدد مجموعة

الاجتماعية والاقتصادية على توفير تغطية كاملة بالخدمات للمعوقين في جميع المجالات وفي جميع المناطق.

### ٣ - العمالة والسبل المستدامة لكسب الرزق

٩ - هناك عدة اتجاهات سياسية تبدى من المعلومات التي قُدِّمَتْ: (أ) تمكين المعوقين من المشاركة في القوة العاملة بتشجيع دمجهم في مجال العمل العام؛ (ب) زيادة مشاركة المعوقين بزيادة برامج التدريب المهني؛ (ج) تقديم حوافز مالية، بما فيها إعفاءات ضريبية، لأرباب العمل الذين يشغلون معوقين.

١٠ - اتخذت إمارة موناكو تدابير لتشجيع دمج المعوقين في سوق العمل العامة، وهذا يتضمن اتفاقاً مع اتحاد أرباب العمل على تنظيم دورات تدريبية مدتها ثلاثة أشهر. ولا داعي لأن تدفع المشاريع المشاركة في البرنامج مرتبات للعمال المعوقين أثناء فترة التدريب، وإنما عليها فقط أن تقدم التوجيه والإشراف. ومنذ عام ١٩٩٨ أصبحت مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة في تركيا، التي تشغل ٥٠ موظفاً أو أكثر، ملزمة بتعيين أشخاص معوقين بحيث يساوي عددهم ٣ في المائة على الأقل من مجموع القوى العاملة في المؤسسة؛ وأرباب العمل الذين يشغلون من المعوقين أكثر من الحد الأدنى المطلوب يكافأون بأن تدفع الحكومة ٥٠ في المائة من قسط التأمين المستحق عن كل شخص زائد عن الحد الأدنى. وفي فنلندا دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس ١٩٩٩ قانون يضمن للشبان المعوقين إعاقات كبيرة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة الحق في تقييم مكثف لقدرتهم على العمل وفي إعادة التأهيل وكذلك في علاوة إعادة تأهيل أكبر مقداراً. وكان الشبان المعوقون إعاقات قوية في الماضي يتقاضون معاشاً تقاعدياً بسبب الإعاقة عندما يبلغون سن السادسة عشرة. واتخذت البرتغال عدداً من التدابير في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتنشيط العمل على إيجاد وظائف

المخففة، وبرامج الوصول المجتمعية، كالعناية النهارية، مثلاً، وعن الرعاية الصحية والمعالجات المتصلة بها. وفي الصين تُقَدَّمُ الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها في إطار خطط وطنية مدتها خمس سنوات. وقد اكتمل مؤخراً "برنامج العمل للمعوقين" في إطار الخطة الوطنية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، وأسفر عن إدخال تحسينات مستمرة على أوضاع المعوقين؛ وسن مجلس الدولة في بداية عام ٢٠٠١ الخطة الخمسية العاشرة وبرنامج العمل المتصل بها للمعوقين. وفي تايلند تُصمَّمُ الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان في إطار خطط التنمية الوطنية، الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-٢٠٠١) ومشروع الخطة التاسعة التي تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وبينما تقدم إعادة التأهيل الطبي كجزء من الخطة الوطنية لتنمية الصحة العامة فإن العناية الصحية الأولية ومنع وقوع الإعاقات يقدمان من خلال شبكة مراكز مجتمعية لتوفير العناية الصحية الأولية، وهذه تشمل مشاركة من قبل المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في الخدمات التي يقدمها المجتمع المحلي. وفي تايلند، تُوفَّرُ شبكات الأمان للعمال المعوقين بموجب قانون تعويض العمال لعام ١٩٩٤. ويوجد في اليابان نظام للعناية الصحية والطبية تموله الدولة يقدم سلسلة من الخدمات الصحية وإعادة التأهيل، بما فيها خدمات للأشخاص المعوقين عقلياً. وأعلنت جمهورية ملديف مبادرة للعناية بالطفولة المبكرة - خطوات ملديف الأولى - تشمل بين عناصرها عنصر الإعاقة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يوجد لدى كل من بنما والمكسيك برنامج وطني متصل بالصحة والخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك تدابير خاصة لدعم جهود المعوقين الرامية إلى تمكينهم من العيش معيشة مستقلة. وفي غربي آسيا يضمن دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ حقوق المعوقين في الخدمات الصحية والاجتماعية؛ وتركز الخطط الوطنية

آسيا أن تشجيع إتاحة فرص عمل للمعوقين إنما تتم معالجته بالسياسات والتشريعات ويمكن أن يحصل على دعم مالي وتقني. فالقوانين العامة في الجمهورية العربية السورية تضع أهدافاً لتشغيل المعوقين في المؤسسات الحكومية والخاصة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ أدرجت استراليا "برنامج مساعدة تشغيل المعوقين" في برامجها المتعلقة بسوق العمل العامة في البلد وبدعم دخل العاملين، بغية توفير خيار وفرص لتشغيل المعوقين. وفي تايلند ينص "قانون تأهيل المعوقين (١٩٩١)" على حق المعوقين في تقديم طلبات عمل دون تمييز ويضع أهدافاً لتشغيل المعوقين في الوظائف الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة. والمعوقون الذين يرغبون في ممارسة الأعمال الحرة في تايلند يمكنهم أن يقدموا طلبات للحصول على قروض طويلة الأجل بدون فوائد من صندوق إعادة تأهيل المعوقين. وتوجد في الصين تسهيلات لإيجاد عمل للمعوقين على جميع المستويات وهي منظمة وفقاً لبرنامج عمل المعوقين، ومدته خمس سنوات. وينص قانون تشغيل المعوقين والعمل على تشغيلهم في اليابان، منذ ١ تموز/يولية ١٩٩٨، على نسبة المعوقين الذين ينبغي أن تعينهم الحكومة الوطنية والحكومات المحلية. وأنشئت حتى الآن مراكز إرشاد بشأن تعيين المعوقين في ١٨ مكتباً للأمن الوظيفي في الوظائف العمومية؛ وتقدم منح وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تشغل معوقين. وثمة مجال ناشئ يستحق الاستطلاع لتشغيل المعوقين في اليابان، وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل عن بُعد، وهذا يدعمه مشروع لتنفيذ تسهيلات مراكز العمل عن بُعد الخالية من العوائق. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سنت كل من بنما والمكسيك قوانين وطنية تضمن تكافؤ فرص العمل للمعوقين. ومن بين أوجه الدعم الأخرى برامج تدريب مهني ومساعدة مالية، من بينها إمكانية

للمعوقين من بينها تقديم إعانة لمن يشغلون أشخاصاً معوقين وإعانات لمبادرات التشغيل المحلية. وصدر مؤخراً مرسوم بشأن ملء الشواغر في الإدارات والمؤسسات المركزية والمحلية ينص، فيما ينص عليه، على تعيين معوقين تصل نسبة الإعاقة لديهم ٦٠ في المائة بحيث لا تقل نسبتهم عن ٥ في المائة في الحالات التي يزيد فيها عدد الشواغر عن ١٠ شواغر. ويقدم صندوق الدولة لإعادة تأهيل المعوقين في بولندا دعماً مالياً لأرباب العمل الذين ينشئون مراكز عمل محمية، يشمل المشاركة في تمويل أو سداد أجور الموظفين المعوقين وتقديم إعانات تتصل بتعيين أفراد معوقين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ كان ثمة أكثر من ٣٤٠٠ مركز عمل محمي توظف أكثر من ٢١٠.٠٠٠ شخص معوق، أو نحو ٣٠ في المائة من مجموع المعوقين الموظفين في بولندا. وقامت المملكة المتحدة مؤخراً بتحديث برنامج التوظيف المعان وأعدت تسميته في نيسان/أبريل ٢٠٠١ فأصبح اسمه "ويركستب" وكان من أهم التغييرات التي أدخلت عليه إدخال معايير جديدة للأهلية وإعطاء الأولوية للأشخاص الذين يتقاضون علاوات بسبب الإعاقة، ووضع أهداف للتقدم نحو العمالة العامة. ويركز برنامج ويركستب على التطوير الفردي ويستفيد استفادة أكبر من وظائف الموجهين والمدرسين، وتقديم النصيحة الفردية والدعم الفردي، والتعليم الفردي وتقديم الدعم لأرباب العمل. ويتقاضى المشاركون في ويركستب بعقود عمل نفس المرتبات التي يتقاضاها زملاؤهم غير المعوقين الذين يعملون معهم جنباً إلى جنب.

١١ - وفي الاتحاد الأوروبي تدعم مبادرة إيكوال المجتمعية الجديدة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) التعاون الانتقالي للعمل على إيجاد وسائل جديدة لمحاربة التمييز والتفاوت فيما يتعلق بسوق العمل العامة<sup>(١)</sup>.

١٢ - وتفيد المعلومات الواردة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة غربي

فالصين وجنوب أفريقيا تقومان بإدراج مسألة التخفيف من حدة الفقر مباشرة كجزء من أهدافهما المتعلقة بالمعوقين. وقامت كلتاهما بإدراج مسألة التخفيف من حدة الفقر لفائدة المعوقين في خططهما الإنمائية الوطنية. وقدمت حكومات أخرى تقارير عن خطط عمل وبرامج وطنية تركز بصورة خاصة على المعوقين: وهذا يشمل خطة العمل المتعددة القطاعات لجمهورية التشيك والمسماة "الخطة الوطنية لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين"؛ وخطة العمل المتوسطة الأجل للبرتغال المسماة "الخطة الوطنية لإعادة تأهيل المعوقين وإدماجهم"؛ وخطة العمل الوطنية ٢٠٠٢-٢٠٠١ المعنية بحقوق المعوقين في لبنان؛ وخطة العمل الوطنية للسويد المعنية بالإعاقة والمسماة "التحول من مريض إلى مواطن".

١٦ - واختارت حكومات أخرى أن تضع ترتيبات مؤسسية تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي، لا سيما المبادرات الأخيرة التي قامت بها حكومة المكسيك بهدف إنشاء كيان في مكتب رئيس الجمهورية يسمى أحدهما "المكتب الوطني لتعزيز الاندماج الاجتماعي للمعوقين" والآخر "المجلس الاستشاري الوطني المعني بإدماج المعوقين". كما أنشأ السودان خلال الفترة قيد الاستعراض مكتبا معنيا بالإعاقة وقام بتنظيم "المنتدى الرابع المعني بالإعاقة" في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في الخرطوم بحضور مشاركين عن منظمات حكومية وغير حكومية وعن القطاع الخاص.

#### ٥ - الحملات الإعلامية وتعزيز الوعي بمسائل الإعاقة

١٧ - تحدثت عدة حكومات في تقاريرها عن تنظيم حملات وطنية للتوعية، قد تتراوح من تنظيم احتفال يدوم يوما واحدا إلى تنظيم حملة على مدى عقد من الزمن، كما هو الشأن في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتستند

الحصول على قروض صغيرة في المكسيك لشراء الأجهزة التقنية المساعدة اللازمة في العمل.

١٣ - ويعمل مكتب حالة المعوقين في جنوب أفريقيا حاليا على بذل جهود منسقة في مجال التمكين الاقتصادي للمعوقين ترمي إلى التركيز على تحويل الورش الحرفية المستورة والحماية إلى أعمال تجارية قائمة بذاتها ومراكز تدريب.

#### ٤ - الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات

##### الرامية إلى تعزيز إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً

١٤ - تحدثت عدة حكومات في تقاريرها عن الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً. ويركز بعض هذه التقارير على توشي نهج عام يركز على حقوق الإنسان في حين تركز تقارير أخرى على استراتيجيات موضوعية. وينص ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، الذي أعلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عن أن "الاتحاد يعترف ويحترم حقوق الأشخاص المعوقين في الانتفاع بالإجراءات المتخذة لكفالة استقلالهم وإدماجهم في المجتمع اجتماعيا ومهنيا ومشاركتهم في حياة المجتمع" [http://www.europarl.eu.int/charter/default\\_en.htm](http://www.europarl.eu.int/charter/default_en.htm).

وقامت اليابان بتنظيم سياساتها العامة وبرامجها المعنية بالمعوقين وفق مفهوم "مجتمع بلا حواجز". وقد تم التعرف على أربعة حواجز وهي: (أ) الحواجز المادية؛ (ب) الحواجز المؤسسية؛ (ج) الحواجز القائمة في وجه الأنشطة الثقافية والمعلومات الثقافية، (د) الحواجز النفسية. وقامت جنوب أفريقيا بوضع استراتيجية تشغيلية تستند إلى حقوق الإنسان الخاصة بالمعوقين وإلى التنمية.

١٥ - وأفادت بعض الحكومات في تقاريرها أنها قامت بتنفيذ خطط وبرامج توفر المعونة والاستحقاقات للمعوقين.

٢٠٠٠، وافق المصرف على مساعدة تقنية إقليمية لتحديد مسائل الإعاقة المتصلة بالحد من الفقر.

## ٢ - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

١٩ - نظمت إدارة التنمية المستدامة التابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بالتزامن مع انعقاد الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي المصرف، حلقتين دراسيتين تقنيتين معنيتين "بالحوار بشأن التنمية والشمول: الفرص المتاحة للمعوقين" و "بالمرأة في العمل: تحد للتمنية" (سانتياغو، ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠١). وركزت الحلقة الدراسية الأولى، التي نظمت برعاية حكومي كندا وفنلندا، على (١) التعليم وأسواق العمل و (٢) الهياكل الأساسية والنقل والتصميم الحضري. وركزت الحلقة الدراسية الثانية، التي نظمت برعاية حكومي شيلي والنرويج ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على أوجه التقدم التي تشهدها المرأة والتحديات التي تواجهها في سوق العمل، وبحثت الخيارات الرامية إلى زيادة الفرص المتاحة في هذه السوق للمرأة ومجموعات اجتماعية محددة.

## ٣ - جامعة الدول العربية

٢٠ - تعمل وزارات الشؤون الاجتماعية لجميع الدول العربية على معالجة وضع المعوقين فيما يتصل خاصة باحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وبحقوق الإنسان المتعلقة بهم. وتسعى جامعة الدول العربية إلى زيادة الوعي الجماهيري بالإعاقة عبر وسائل الإعلام والبرامج الاجتماعية. وتدعم الجامعة رفع مستويات التعليم للمعوقين قصد تحقيق النجاح في دمجهم في المجتمع إلى أقصى حد ممكن. وتشمل السياسات الجديدة وضع قاموس للغة الإشارة العربية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب الأخصائيين في مجال الإعاقة. وشاركت البلدان العربية الواقعة في أفريقيا في صياغة قانون الإعاقة الأفريقي الذي

هذه الحملات في كثير من الأحيان إلى الاحتفال السنوي باليوم العالمي للمعوقين الذي يصادف ٣ كانون الأول/ديسمبر<sup>(٣)</sup>. وتتميز بعض حملات التوعية باتساع نطاقها، في حين تركز بلدان أخرى على جانب خاص من زيادة الوعي، مثل الحملة التي قامت بها البرتغال والمسماة "بجملة عام ٢٠٠٠ للمعلومات وزيادة الوعي" التي ركزت على قدرات المعوقين، مبرزة إمكانياتهم وإنتاجاتهم ومشاركاتهم وابتكارهم ومهاراتهم في القوى العاملة. وتركز حملات وطنية أخرى على موضوع وحيد، كما هو الشأن في مالطة، حيث نظمت الحكومة برنامجا شاملا على مدى أسبوع يرمي إلى تعزيز الوعي "بقانون تكافؤ الفرص (المعوقين)" الذي اعتمده في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويركز إعلان العقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، كما سيتم بيانه أدناه، على إدراج الإعاقة في الخطط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الدول الأفريقية. وفي أوروبا، اعتمدت اللجنة الأوروبية مقترحا يدعو إلى اعتبار سنة ٢٠٠٣ "السنة الأوروبية للمعوقين". ويصور هذا المقترح الاستنتاجات التي تمخض عنها استطلاع الآراء الذي كشف أن ٩٧ في المائة من مواطني الاتحاد الأوروبي يرون أنه يمكن إجراء مزيد من العمل لتحسين اندماج المعوقين في المجتمع بشكل أفضل<sup>(٤)</sup>.

## باء - أنشطة المنظمات الحكومية الدولية

### ١ - مصرف التنمية الآسيوي

١٨ - يعالج فرع الاندماج الاجتماعي التابع لمصرف التنمية الآسيوي المسائل المرتبطة بالإعاقة في سياق الحد من الفقر. ونظم المصرف في عام ١٩٩٩ في مقره في مانيليا حلقة عمل معنية "بالإعاقة والتنمية" قصد بحث المسائل التي تهم المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإبراز هذه الاهتمامات في أنشطة المصرف بشكل أفضل<sup>(٥)</sup>. وفي عام

وفق برنامج عمله المعتمد وبالتعاون مع أمانة المنظمة واتحاد البلدان الأفريقية للمعوقين في جملة أطراف أخرى.

#### ٥ - منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

٢٣ - تستخدم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية نظم المعلومات الصحية لتحديد فئات المعوقين في الأمريكيتين وتعمل على إدراج استراتيجيات التأهيل المجتمعي للمعوقين في شبكتها المتعلقة بخدمات الرعاية الأولية.

#### جيم - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٢٤ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من قرارها ١٩٩٩/٥٤ إلى الأمين العام أن يضمّن تقييماته لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي سيجري النظر فيها في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، إسهام تلك الاجتماعات في تعزيز حقوق المعوقين ورفاههم. وخلال الفترة التي شملها التقرير عقدت دورات استثنائية للجمعية العامة لبحث التطور الحاصل في مجالات التنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة والمستوطنات البشرية. وفضلا عن ذلك، عقدت جمعية الأمم المتحدة للألفية في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لبحث القيم الأساسية التي تعتبر ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولتحديد الأولويات لترجمة القيم المشتركة إلى أعمال، وكانت نتائج هذه التقييمات والوثائق التي تمخضت عنها واعتمدت كانت مختلطة من منظور الإعاقة: إذ لم ترد إشارة بارزة إلى المعوقين في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها في الوثائق التي اعتمدت في الدورات الاستثنائية وفي جمعية الألفية. وعندما ورد ذكر المعوقين في الوثائق الناتج عنها، فإن الأمر تركّز في معظمه على توفير الخدمات والرعاية للمعوقين بدلا من التركيز على دورهم الإيجابي في المجتمع.

وضعت منظمة الوحدة الأفريقية. وتقوم جامعة الدول العربية، بالتعاون مع المنظمة العربية للمعوقين، بالتحضير لعقد مؤتمر عربي في عام ٢٠٠٢ يعنى بالتشريعات والفقر والتعليم والرعاية الصحية والنساء والأطفال المعوقين وتوفير وسائل نقل للمعوقين. وينتظر أن يعتمد هذا المؤتمر "قانون الإعاقة العربية".

#### ٤ - منظمة الوحدة الأفريقية

٢١ - في الدورة الثانية والعشرين للجنة الشؤون العمالية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أبريل/نيسان ١٩٩٩ أعلن "العقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)" بغية تمكين المعوقين وتحسين أحوالهم، وزيادة الوعي بالإعاقة، وإدراج مسألة الإعاقة في الخطط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحكومات الأفريقية. وقامت الدورة الثانية والسبعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية باعتماد العقد الأفريقي وأقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة المنعقد في لومي، في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٢٢ - ويوجه العقد الأفريقي للمعوقين اهتماما خاصا إلى التساوي في الوصول إلى التعليم وإلى وضع برامج لتحقيق العمالة الملائمة والمستدامة باعتبارهما أولويتين رئيسيتين للسياسة العامة. ويدعو العقد إلى توفير دعم فعال للتدخلات، ومعالجة الإعاقة في إطار الأزمات الجارية مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى توفير خدمات وأجهزة إعادة التأهيل. ومن بين خطط هذا العقد إيجاد أدوات تخطيط ومراقبة تراعي الإعاقة وتوفير فرص تدريب لفائدة المسؤولين الحكوميين لكي يتمكنوا من معالجة مسألة الإعاقة وإدراجها في عملهم بشكل فعال. ويضطلع المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، وهو وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالأعمال المتعلقة بالعقد الأفريقي للمعوقين

ويتضمن مشروع الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة إلى جانب تجديده الالتزامات التي قُطعت خلال مؤتمر المؤئل الثاني، عزما على النهوض بجملة من الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية للجميع<sup>(٦)</sup>. بمن فيهم الأشخاص ذوو العاهات<sup>(١٣)</sup>.

٢٦ - وقررت الجمعية العامة، في القرار ٢٠٢/٥٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن تسمي دورتها الخامسة والخمسين التي بدأت في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ جمعية الأمم المتحدة للألفية وأن تعقد "مؤتمر قمة الألفية التابع للأمم المتحدة" في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(١٤)</sup>. وتحضيرا لهذا الحدث، أعد الأمين العام تقريرا شاملا عن القضايا والتحديات التي يواجهها سكان العالم والتي تندرج ضمن اختصاص الأمم المتحدة، وقد عرض هذا التقرير عددا من المقترحات لتبحثها الدول الأعضاء<sup>(١٥)</sup>. ويوفر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، توجيهها بشأن ترجمة القيم المشتركة المحددة إلى إجراءات عملية؛ بيد أنه لم يرد ذكر المعوقين في هذه الوثيقة<sup>(١٦)</sup>.

٢٧ - وتعكس الأنشطة الفنية للأمم المتحدة اعترافا متزايدا بحقوق المعوقين ومساهماتهم كأطراف فاعلة في التنمية ومستفيدة منها. ويجري في كثير من الأحيان تنفيذ هذه الأنشطة بالاشتراك مع الحكومات ومجموعات المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، نظم قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة احتفالا باليوم الدولي للمعوقين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في المقر، واهتم هذا الاحتفال بموضوع "جعل تكنولوجيا المعلومات تعمل لصالح الجميع" وحظي بقبول فائق. وتقوم إدارة شؤون الإعلام ومنظومة مراكز ودوائر الإعلام التابعة للأمم المتحدة بنشر مجموعة من الوثائق والمنتجات الإعلامية عن عمل المنظمة فيما يتعلق بالمعوقين. وتقوم شعبة السكان

٢٥ - وانهقدت الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ لبحث التطور الحاصل في تنفيذ نتائج "برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"<sup>(٦)</sup>. ويبحث التقرير الذي اعتمده هذه الدورة الاستثنائية الإجراءات الرئيسية لتحقيق مزيد من تنفيذ "برنامج العمل". ويتضمن هذا التقرير توصيات موجهة إلى الحكومات بشأن تحسين إدارة الخدمات وإيصالها إلى التجمعات السكنية الحضرية لكي تلي احتياجات جميع المواطنين، بمن فيهم "المعوقون"؛ وزيادة تعليم الشباب والكهول مع إيلاء اهتمام خاص للمعوقين<sup>(٧)</sup>. وعقدت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في الفترة من ٥ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لبحث التطور الحاصل في تنفيذ "إعلان ومنهاج عمل بيجين"<sup>(٨)</sup>. واستنادا إلى التقرير الذي اعتمده الدورة الاستثنائية، اعتمدت الجمعية العامة القرار د ١ - ٣/٢٣، الذي يتضمن توصيات إلى الحكومات بإجراء مزيد من الأعمال والمبادرات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ووصفت المعوقات في القرار بأنهن أضعف الفئات الاجتماعية وأشدّها تميشا، وأنه ينبغي أن تعالج اهتمامهن في جميع عمليات صنع السياسات ووضع البرامج<sup>(٩)</sup>. وعقدت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في جنيف لبحث التطور الحاصل في تنفيذ "إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية"<sup>(١٠)</sup>. وفي قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/٢٤ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدمت توصيات تخص المعوقين تحت الحكومات على عدم التمييز ضد المعوقين في جهودها الرامية إلى النهوض بجودة التعليم والرعاية الصحية<sup>(١١)</sup>. وانهقدت الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لبحث التطورات الحاصلة في تنفيذ "جدول أعمال المؤئل"<sup>(١٢)</sup>.

المعنية بالإعاقة على زيادة اهتمامها بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام قام بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في آذار/مارس ١٩٩٨ بغرض تنسيق وتوجيه ورصد مساهمات مؤسسة الأمم المتحدة التي تدعم أهداف وأغراض المنظمة (http://www.unfoundation.org/about/mission.asp) وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعم عدد من مشاريع الصندوق المعوقين مباشرة أو بصورة غير مباشرة. فعلى سبيل المثال استهدفت عدة مشاريع يمولها الصندوق مساعدة المعوقين بسبب الألغام الأرضية وكذلك بتعزيز الوعي والدعوة في مجال الألغام الأرضية (أنغولا، البوسنة والهرسك، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، الصومال، كمبوديا، لبنان، وموزامبيق). ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمانة العامة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بدور الوكالات المنفذة لهذه المشاريع. كما قام الصندوق بتمويل مشاريع تتصل بالقضاء على شلل الأطفال، ودودة غينيا، ونقص فيتامين ألف، وإضافة اليود إلى الملح والتلقيح ضد الحصبة، وكلها تساهم في الوقاية من أحوال تؤدي إلى الإعاقة. وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية هما الوكالتان المنفذتان الرئيسيتان لهذه المشاريع.

٣٠ - ومن بين اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، تركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تركيزا خاصا على دعم إيجاد بيئات وتكنولوجيات معلومات يتيسر وصول المعوقين إليها وعلى سبل الرزق المستدامة للمعوقين. وتعمل الإسكوا مع حكومة لبنان ومجموعة المنظمات غير الحكومية على إنشاء مركز إقليمي في بيروت للتدريب على الحاسوب باستخدام لغة بريل. كما تتلقى هذه المبادرة دعما من حكومة اليابان.

في الأمانة العامة بوضع التقديرات والإسقاطات الرسمية للأمم المتحدة، التي تتيح إطارا ديمغرافيا لبحث اتجاهات الإعاقة المرتبطة بالسن. ونظرا إلى انتشار الإعاقة في أوساط المسنين، شرعت شعبة السكان في عام ١٩٩٨ في تصنيف إحصاءات الخمس سنوات لهذه الفئة السكانية حسب الجنس بالنسبة للمجموعات السكانية الوطنية والإقليمية والعالمية حتى سن المائة. وركزت شعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة على ثلاثة جوانب من البيانات والإحصاءات الخاصة بالسكان المعوقين وهي: (أ) تحسين المفاهيم والأساليب الإحصائية، (ب) التعاون التقني لبناء القدرات الوطنية، و (ج) تحسين جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بالإعاقة ونشرها. وسيرد بحث الجوانب الفنية للعمل في مجال الإحصاءات العالمية عن الإعاقة أدناه.

٢٨ - وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، شرعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية في بحث التدابير الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للمعوقين ورصدها، وطلبت تقديم مدخلات من الأطراف المعنية. ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار حث على ترجمة القواعد والمعايير الدولية إلى تدابير ملموسة يمكن أن تؤثر على عمل لجنة حقوق الإنسان وعلى الآليات التي أنشأها اللجنة مثل المقررين القطريين والمقررين الموضوعيين. واتخذت المفوضة السامية إجراءات تهدف إلى تعزيز العمل في مجال الإعاقة وتعزيز خبرة مكتبها في هذا المجال. وقد نتج عن ذلك حصول زيادة في دعم عمل المقرر الخاص وزيادة في التأكيد على مسألة الإعاقة في المجالات التالية: (أ) تم تشجيع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها المقررين الخاصين والهيئات المنشأة بمعاهدات، على توجيه مزيد من الاهتمام إلى حقوق المعوقين و (ب) تشجيع المنظمات غير الحكومية

للغاية. وما تزال هناك مشكلة في الحصول على بيانات تتعلق بأعداد اللاجئين المعوقين وأماكن وجودهم وأحوالهم. ويزيد الفقر المنتشر بين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبة فرص بقائهم على قيد الحياة. ففي حالات الصراع تكون احتمالات مغادرة المعوقين مسقط رأسهم أقل من احتمالات مغادرة سائر المواطنين، مما يجعلهم أكثر عرضاً للمزيد من الأذى. وترى المفوضية أنه يتعين توجيه الدعم إلى بناء القدرات والتدريب بدلا من تقديم الخدمات مباشرة إلى اللاجئين المعوقين. وقد سعت وحدة الخدمات المجتمعية التابعة لقسم التنمية الصحية والمجتمعية بالمفوضية إلى الوصول إلى اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة فطبقت نهجا تأهليا مجتمعيا يستند إلى الموارد المحلية وجرى تنظيمه في إطار الهياكل القائمة (أوغندا وباكستان وكينيا ونيبال) في مخيمات مختارة للاجئين. ويهدف هذا النهج إلى التوعية وبناء الاكتفاء الذاتي وتيسير التدريب في مجالات الصحة والتعليم والمهن في إطار من المشاركة المجتمعية. ويرمي برنامج الإعاقة الخاص بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى تحسين إمكانيات حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على الخدمات وتحسين النوعية بقضايا الإعاقة. وتوفر مراكز التأهيل المجتمعي التابعة للأونروا التشخيص والتأهيل والترويج والتدريب. وتنظر الأونروا حاليا في اتباع نهج أكثر شمولية لإدماج ذوي العاهات الجسدية والعقلية في المجتمع. ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٧)</sup>، حوّلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تركيز أعمالها من الأسباب الطبية للإعاقة إلى الاهتمام بحماية جميع الأطفال من الإهمال والتمييز اللذين غالبا ما يتلازمان مع الإعاقة. وتشدد اليونيسيف في نهجها البرنامجي المستند إلى الحقوق على الحد من التمييز ضد الأطفال المعوقين بواسطة جهود ترمي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي لجميع فئات الأطفال المستضعفين أو الأطفال

وتابعت الإسكوا كذلك تنظيم حلقات عمل تدريبية رائدة قصد دعم تمكين المعوقين واعتمادهم على أنفسهم وإيجاد سبل الرزق المستدامة لهم، وركزت هذه الحلقات على إقامة مجال تجارية صغيرة الحجم وعلى الدعوة وتقنيات الإشهار وعلى التدريب المهني لفائدة المعوقين الشبان. وقامت الإسكوا بالتعاون مع حكومة لبنان والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتنفيذ مشروع "الأكشاك المتحدة للبنان"، وهو عبارة عن مشروع يهدف إلى إيجاد فرص عمل غير تقليدية للمعوقين. وفيما يتعلق ببناء قدرات الوصول البيئي للمعوقين في غربي آسيا، نشرت الإسكوا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ النسخة العربية للدليل التصميم المعنون "إمكانية وصول المعوقين". ويتاح النص الإنكليزي لهذا الدليل على موقع شبكة الإنترنت التالي: <http://www.uniong/esa/socdev/enable/designm/>. وتقوم الإسكوا كذلك بتنفيذ مشروع بمساعدة من حساب التنمية معني بالتدريب والدعوة بشأن البيئات التي يمكن للمعوقين الوصول إليها، بالتعاون مع بلدية عاليه، لبنان، يهدف إلى جعل مبان عمومية معينة سهلة الوصول للجميع.

٣١ - وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التركيز في أنشطتها المتصلة بالمعوقين، على تعزيز التقدم المحرز في بلوغ أهداف عقد المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٣-٢٠٠١) ودعم هذا التقدم ومراجعته دوريا. وسيتم بحثها بالتفصيل في الفصل الرابع أدناه.

٣٢ - ومن بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، باشر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم الدعم في عام ٢٠٠٠ لمشروع رائد في المغرب مدته سنتان بشأن "بحث ومنع العنف الموجه ضد النساء والبنات المعوقات". وتولي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين اهتماما خاصا باللاجئين المعوقين الذين يعانون من ظروف صعبة

الدولي هي ذات دلالة. ففي فتوى أصدرتها المحكمة في عام ١٩٩٦ بناء على طلب الجمعية العامة، رأت المحكمة "أن العديد من قواعد القانون الإنساني المنطبقة على الصراعات المسلحة قواعد ذات أهمية جوهرية لاحترام شخص الإنسان و'الاعتبارات الأولية للإنسانية'" وأنه "يتعين على جميع الدول أن تراعي هذه القواعد الجوهرية، بغض النظر عما إذا كانت قد صادقت على الاتفاقات التي تنص عليها أم لم تصادق، لأنها تشكل مبادئ للقانون العرفي الدولي لا يمكن تجاوزها" (مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، فتوى؛ تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٩٦، الصفحة ٢٥٧، الفقرة ٧٩).

٣٤ - ومن بين الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تركّز منظمة العمل الدولية في برنامجها المتعلق بالإعاقة على تعزيز توفير العمل اللائق للمعوقين والمعوقات. ويستند مفهوم العمل اللائق إلى مفاهيم إيجاد الوظائف وضمان الحقوق الأساسية في العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي. ويفيد مكتب العمل الدولي بأن ١٠ حكومات أخرى صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ المعنية بالتأهيل المهني والعمال للمعوقين (١٩٨٣) في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ (إيطاليا، البحرين، البرتغال، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جمهورية كوريا، كوت ديفوار، لبنان، تركيا؛ لكسمبرغ، المكسيك). وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تعاونت منظمة العمل الدولية مع منظمة الصحة العالمية لإنتاج سلسلة من المنشورات والمبادئ التوجيهية والكتيبات في الصحة العقلية والعمل (بالتعاون مع المعهد الفنلندي للصحة المهنية)، وإدارة الإعاقة في مكان العمل، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعالم العمل. ووجهت أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة العمل الدولية إلى بناء القدرات الوطنية على إدارة خدمات

ذوي الاحتياجات الخاصة. وتظل الصراعات المسلحة سببا رئيسيا للعاهات التي تصيب الأطفال في العديد من البلدان. وقد أنتجت اليونسيف عددا من المواد الإعلامية، أحدثها شريط من الصور المتحركة عنوانه "الصرخة الصامتة"، ترمي إلى الحيلولة دون تعرض الأطفال للإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية. ويقوم حاليا مركز إينوتشيني للبحوث التابع لليونسيف بجمع البحوث والدراسات عن الأطفال المعوقين وبإجراء تحليل مقارنة للأسباب الكامنة وراء تعرضهم للاستبعاد. وستُنشر النتائج في العدد القادم من مجلة إينوتشيني دايجست. ولصندوق الأمم المتحدة للسكان سجل حافل بتقديم الدعم للحيلولة دون حصول العاهات المرتبطة بالحمل عن طريق تعزيز برامج الأمومة الآمنة. وتشير البيانات إلى أن الناسور المثاني - المستقيمي (الناجم عن طول المخاض وتعذر الولادة) الذي تصاب به النساء الشابات والنساء الفقيرات بنسب تفوق نسبتهم العديدة يتسبب بعواقب صحية واجتماعية وخيمة ويجب اعتباره عاهة طويلة الأمد. ويدعم الصندوق، بالتعاون مع مجموعة دعم دولية، العمل الجاري في مجالي الوقاية والعلاج مع التركيز بشكل خاص على الحصول على الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ<sup>(١٨)</sup>.

٣٣ - وتبتّ محكمة العدل الدولية بوصفها "الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة" بالمنازعات بين الدول وفقا للقانون الدولي وتصدر فتاوى إلى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن المسائل القانونية التي تستجد في نطاق أنشطتها. وتسهم السوابق القانونية للمحكمة في توضيح مبادئ القانون الدولي وشرحها، مما يعزز حكم القانون. ولاحظت المحكمة أن قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٤ أعرب عن "بالغ القلق لما تخلفه حالات الصراع المسلح من عواقب مدمرة للغاية على حقوق الإنسان المعوق". والأحكام والفتاوى التي تصدرها المحكمة فيما يتعلق بمسائل القانون

بالإعاقة والتنمية، على جمع أمثلة ناجحة عن توفير التعليم الثانوي الشمولي. وبغية بناء قدرات وطنية على توفير التعليم الشمولي وتيسير الترابط الشبكي، نظمت اليونسكو حلقات عمل دون الإقليمية لمدرّبي المدرّسين في رومانيا والصين والهند. ومن المخطط عقد حلقات عمل إضافية في الجمهورية الدومينيكية وزمبابوي ولاتفيا خلال عام ٢٠٠١.

٣٥ - وتشترك في رعاية المبادرة الدولية لمنع الإعاقة التي يمكن تجنبها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وتهدف المبادرة إلى منع الإعاقة التي يمكن تجنبها والحد من أسبابها في البلدان، ونتيجة ذلك تخفيف حدة الفقر عن طريق بذل الجهود المتواصلة على الصعيدين المجتمعي والدولي. وهي تستهدف التأهيل كمدخل رئيسي للتخفيف من الإعاقة. وتقوم المؤسسات التابعة لها، المنشأة بالتعاون مع المهتمين من مهنين وأكاديميين ومجموعات غير حكومية، بأنشطة على الصعيد القطري. وهناك حاليا ١٣ مؤسسة تابعة للمبادرة الدولية لمنع الإعاقة التي يمكن تجنبها، وتتواجد بشكل رئيسي في آسيا. غير أنها تشمل أيضا مؤسسة في شرق أفريقيا وبرنامجا للإعاقة تنفذه السلطة الفلسطينية وتموله المبادرة من مواردها.

٣٦ - ويركّز البنك الدولي عمله على تعزيز الفرص الاقتصادية ورفاه الفقراء المعوقين وإدارة المخاطر الاجتماعية التي قد يواجهونها. والهدف الرئيسي للعمل الذي يقوم به البنك الدولي هو إدماج منظور الإعاقة في صميم استراتيجياته وسياساته وبرامجه ومشاريعه، على النحو الموصوف في موقع البنك الدولي على الإنترنت المعنون "البنك الدولي والإعاقة" (<http://www.worldbank.org>). ويعمل البنك الدولي حاليا على إدماج الشواغل المتعلقة بالإعاقة في عملية "ورقات استراتيجية للحد من الفقر"<sup>(١٩)</sup>، وقد أعدّ مذكرات تقنية عن الإعاقة والفقر في البلدان النامية،

التأهيل المهني وتقديمها، مما فيها النهج المجتمعية (الاتحاد الروسي، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، المغرب)، وإنشاء مراكز التأهيل المهني الوطنية (السلطة الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بالسياسات (بنما). وأوجد مكتب العمل الدولي الموقع المعنون "الإعاقة والعمل" على شبكة الإنترنت:

<http://www.ilo.org/employment/disability>. ومناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمعوقين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عرضت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للمرة الأولى شريط الفيديو المعنون "Empowering the rural disabled" (تمكين المعوقين في الريف) الذي يصف تجاربها في تقديم التدريب على القيام بالمشاريع التجارية لسكان الأرياف المعوقين في تايلند وكمبوديا. ونظمت الفاو أيضا مناقشات بشأن إدماج المعوقين في مشاريعها وبرامجها الميدانية، وبشأن الدور الذي تقوم به وسائط الإعلام في وصف المعوقين. واشتمل المشروع العالمي المعنون "توفير التعليم للجميع: تقييم عام ٢٠٠٠" الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

([http://www.unesco.org/education/efa/ed\\_for\\_all/index.shtml](http://www.unesco.org/education/efa/ed_for_all/index.shtml)) على دراسة مواضيعية عن إدماج المتعلمين المعوقين في التعليم النظامي استندت إلى التطورات التي شهدتها العالم على امتداد السنوات العشر الماضية. وفي إطار متابعة المنتدى العالمي للتعليم الذي انعقد في داكار (٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، تولي اليونسكو اهتماما خاصا بالتعليم الشمولي كاستراتيجية لبلوغ هدف توفير "التعليم للجميع". ويعمل قسم محاربة الاستبعاد عن طريق التعليم (المعروف سابقا بقسم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة) على وضع تدابير تراعي مشاغل المعوقين في قطاع التعليم بأسره. ويقوم قسم التعليم الثانوي، بالتعاون مع الفريق العامل الدولي المعني

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإدماج الإعاقة في برامجها الاجتماعية ولرصد تنفيذ مبادرات الاتحاد في هذا الخصوص. ونتيجة لجهود المنتدى، أُعلن عام ٢٠٠٣ السنة الأوروبية للمواطنين المعوقين. وفي إطار برنامج عمله الداعم لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، يدعم المنتدى الأوروبي للمعوقين اقتراح صياغة اتفاقية دولية معنية بالإعاقة.

### ثالثاً - التقدم المحرز في تحقيق تكافؤ الفرص من خلال المعوقين ومن أجلهم وبالتعاون معهم

#### ألف - القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالمعوقين

##### ١ - خبرات وطنية مختارة

٣٨ - أفادت عدة حكومات في تقاريرها عن سنّ تشريعات تتعلق بحقوق المعوقين. فقد أدخلت فنلندا تنقيحاً لدستورها، أصبح نافذ المفعول في ١ آذار/مارس ٢٠٠٠، يعترف تحديداً بحقوق المعوقين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠ شكّلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لجنة حقوق المعوقين لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن حقوق مدنية للمعوقين تكون شاملة وقابلة للتطبيق. وكُلفت اللجنة بأربع مهام: العمل على القضاء على التمييز ضد المعوقين، وتعزيز تكافؤ الفرص للمعوقين، وتشجيع الممارسات الجيدة في معاملة المعوقين، والاستعراض المتواصل لتنفيذ قانون منع التمييز ضد المعوقين لعام ١٩٩٥. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠ سنّت جمهورية قبرص "قانون المعوقين" الذي ينص على توفير الحماية العامة للمعوقين، بما في ذلك حماية المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص المتاحة لهم وتعزيز إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. وينص القانون أيضاً على إنشاء مجلس التأهيل كهيئة استشارية للحكومة. واعتمد لبنان في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ قانوناً يتعلق بحقوق المعوقين.

مع التركيز على التعليم والصحة والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

#### دال - أنشطة المنظمات غير الحكومية

٣٧ - تعمل المنظمة الدولية للمعوقين (<http://www.dpi.org>) والمنظمات الأعضاء فيها على التعريف بمسائل الإعاقة بوصفها مسائل مرتبطة بحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأنشطة التعريف والدعوة عن طريق إقامة شراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بغية العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمعايير الدولية المتفق عليها المتعلقة بالمعوقين. وقام المجلس العالمي للمنظمة وشبكها الدولية، بالتعاون الوثيق مع منظمة إعمال الوعي بالإعاقة (<http://www.daa.org>) وبالشراكة مع فرع المنظمة في أوروبا ومنظمات وطنية وإقليمية مهتمة معنية بالإعاقة، بإطلاق "الحملة العالمية للحقوق" من أجل تعزيز الوعي والدعم لوضع "اتفاقية" معنية بحقوق المعوقين. وفي سنة ٢٠٠٠، أنشأت المنظمة الدولية للمعوقين، بالتعاون الوثيق مع منظمات دولية أخرى تُعنى بالإعاقة منتسبة إلى منظمة إعمال الوعي بالإعاقة، قاعدة بيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المعوقين. ويقوم تعاون المنظمة الدولية للمعوقين، عن طريق اتحاد البلدان الأفريقية للمعوقين، وهو العضو الأفريقي الإقليمي فيها، على توفير أنشطة الدعم للعقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٠-٢٠٠٩). وتنشط منظمة الإدماج الدولية (<http://www.inclusion-international.org/>) في تعزيز حقوق الإنسان للمعوقين والدفاع عنها وتعزيز إدماج بُعد إعاقي في عمليات رسم السياسات الدولية. وركزت أعمالها الأخيرة على مسائل التنمية والصلات بين الفقر والإعاقة. والمنتدى الأوروبي للمعوقين منظمة جامعة تمثل المنظمات التي تُعنى بالمعوقين لدى الاتحاد الأوروبي والسلطات الأوروبية. وهو يمارس الضغوط على الدول

## ٢ - التعاون الدولي

الوصول“ إلى المعايير الدولية وتعزيز حقوق المعوقين. وعبر المشاركون عن رأي مفاده أن:

(أ) الخبراء القانونيين ودعاة حقوق المعوقين لم يستكشفوا بعد بالكامل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقييدها الحالية وإمكانية إقرار حقوق الإنسان للمعوقين؛

(ب) إتاحة الوصول إلى المصادر المؤسسية لاستخدام الإجراءات القانونية والإدارية والإجراءات الرسمية الأخرى لإقرار حقوق المعوقين أمر حيوي؛

(ج) تحسين الوصول إلى القانون الدولي وتعزيز استخدامه في المحاكم المحلية من جانب النظم القضائية الوطنية أمر لازم؛

(د) بناء قدرات المعوقين فضلا عن قدرات قطاعات المجتمع الأخرى مهم لتحسين النظر في مسائل حقوق المعوقين في المحافل القضائية والإدارية، فضلا عن تعزيز الوعي العام وإطلاع المعوقين والمجتمع ككل على حقوق الإنسان للمعوقين؛

(هـ) الترابط الشبكي بين منظمات المعوقين ودعائها، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والخبراء القانونيين وممارسي مهنة المحاماة، يستطيع أن يسهم في إيجاد مصالح متكاملة يمكن أن يصاغ منها برنامج عمل وتحديد أولويات لحماية حقوق المعوقين وتعزيزها.

٤١ - وبغية توفير منتدى لتبادل الآراء بشأن المسائل المستجدة المتعلقة بإطار واسع لحقوق الإنسان وبالمعوقين، ولتحديد المزيد من الخيارات لتعزيز حقوقهم، نظمت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بالأمانة العامة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ اجتماعا تشاوريا غير رسمي حول القواعد والمعايير الدولية للمعوقين. وضم الاجتماع أعضاء في البعثات الدائمة وممثلين متخصصين للمنظمات الحكومية الدولية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات

٣٩ - يوفر مبدأ عالمية حقوق الإنسان للمعوقين إطارا جوهريا لتطبيق القواعد والمعايير الدولية لحماية حقوقهم وتعزيزها. ويتعين في هذا الإطار ليس تعزيز الحقوق السياسية والمدنية وحسب، وإنما أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف من حقوق الإنسان الخاصة بهم<sup>(٢٠)</sup>. وفي هذا المعنى، تشير ”القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالإعاقة“ إلى نطاق القواعد الدولية القادرة على إيجاد إطار واسع لحقوق الإنسان تحاط به حقوق المعوقين، وذلك بمعالجة الحقائق الاقتصادية أو البيئية المعوقة أو تلك المتعلقة بالمواقف التي تتسم بها حياة المعوقين<sup>(٢١)</sup>. وباختصار، أصبح النظام المعياري الدولي شبكة متشعبة وديناميكية من العلاقات بين المعايير الدولية - الملزمة وغير الملزمة - والقوانين الدولية والوطنية ومؤسسات مختلفة. وأصبحت هذه القواعد والمعايير والترتيبات المؤسسية والعمليات المتشعبة تشكل شبكة معقدة من المؤسسات والآليات التي تعالج حالة المعوقين وسبل ووسائل تعزيز حقوقهم.

٤٠ - وحثت الجمعية العامة في قرارها ١٢١/٥٤ الهيئات والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على تعزيز حقوق المعوقين. وجرى القيام بقدر كبير من هذا العمل بالتعاون الوثيق مع المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية المعني بالإعاقة. وكما ذكر بإيجاز في ”التقرير المؤقت“ (E/CN.5/2001/7)، نظّم المقرر الخاص حلقة دراسية دولية عن حقوق الإنسان والإعاقة عنوانها ”فليعلم العالم، (ستوكهولم، ٥ - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠). ونشر التقرير عن تلك الحلقة الدراسية في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت المعنون ”المعوقون“ (<http://un.org/esa/socdev/enable/stockholm2000.htm>). وركز المشاركون في الحلقة الدراسية على سبل ”تحسين

الرصد والتقييم على فترات منتظمة على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلا عن الصعيد الوطني. ويجب أن تختار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة مؤشرات التقييم بالتشاور مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات أخرى<sup>(٢٢)</sup>. وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٨/٩٦، الذي يضم القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (<http://www.un.org/esa/socdev/enable/dissre00.h> tm). وتنص القاعدة ٢٠، رصد وتقييم برامج الإعاقة على الصعيد الوطني، على أن "تولى الدول الدأب على رصد وتقييم وتنفيذ البرامج والخدمات الوطنية الخاصة بتحقيق تكافؤ الفرص لصالح المعوقين". وفي ثالث استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج العمل العالمي (A/52/351) (<http://www.un.org/esa/socdev/enable/disrapw0.htm>)

الذي أُجري عام ١٩٩٧، أشار الأمين العام إلى أن من المعترف به أن وضع مجموعة مؤشرات لمقارنة حالة المعوقين وغير المعوقين له أهمية كبرى لكي تنفذ الدول القاعدة ٢٠ بنجاح<sup>(٢٣)</sup>.

٤٤ - وإدراكا منها لهذه المسألة ولمسائل أخرى في دورتها الثامنة والعشرين، طلبت اللجنة الإحصائية من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أن تُعدّ مجموعة دنيا من البنود المنسقة في هيئة جداول وجداول رئيسية لمسائل الإعاقة لكي ينظر فيها فريق خبراء معني ببرنامج التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠<sup>(٢٤)</sup>. وأصدرت الشعبة الإحصائية عدة توصيات لجولة تعداد عام ٢٠٠٠ أيدها فريق الخبراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدرت كدراسة تقنية<sup>(٢٥)</sup>. وأيد الأمين العام التوصيات، وأيد على وجه التحديد نهجا للإعاقة بدلا من نهج يركّز على حالات العجز أو العاهات، إذ أنه متصل بالتصنيف الدولي للعاهات وحالات العجز والإعاقة الذي وضعته منظمة الصحة العالمية<sup>(٢٦)</sup>. وأيدت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين المبادئ والتوصيات ودعمت الأجزاء الجديدة والمنقحة<sup>(٢٧)</sup>. وللمرة الأولى، أُدرجت الإعاقة كموضوع في تنقيح المبادئ والتوصيات

غير الحكومية، من أجل تبادل الآراء. وأشار المقرر الخاص المعني بالإعاقة، الذي ترأس الاجتماع، في ملاحظاته الختامية إلى أن العمل المستقبلي يجب أن يركز على تحديد ما يلي: (أ) الإجراءات المطلوبة لتعزيز حقوق المعوقين؛ و (ب) تنسيق الخيارات لتعزيز وحماية حقوق المعوقين التي تمثل فيها صياغة اتفاقية مسألة خاصة. وأضاف أن مسألة صياغة اتفاقية تتطلب دراسة متأنية تتلازم مع الجهود المبذولة لتطوير فعالية الصكوك الموجودة من أجل تعزيز حقوق المعوقين في آليات حقوق الإنسان العامة. وقد نُشر التقرير عن الاجتماع في الموقع المعنون "المعوقون" في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت (<http://www.un.org/esa/socdev/enable/consultnyfeb2001.h> tm).

٤٢ - وفي الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، نظّمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ مشاورات غير رسمية بشأن حقوق الإنسان والإعاقة مع أعضاء البعثات الدائمة والمندوبين إلى اللجنة، بما في ذلك لجان حقوق الإنسان الوطنية، وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية. وأكدت المشاورات من جديد الأهمية التي يتسم بها بُعد حقوق الإنسان في المسائل المتصلة بالإعاقة، وأوصت بتعزيز الصلة بين أنشطة المقرر الخاص المعني بالإعاقة والمفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان. ووفرت المشاورات محفلا للمؤسسات الوطنية أتاح لها تبادل خبراتها الوطنية في حماية حقوق المعوقين وتعزيزها، وأضفت مزيدا من التعزيز على الجهود التي تبذلها جماعة المنظمات غير الحكومية للعمل بشكل أوثق مع آليات حقوق الإنسان الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

## باء - الإحصاءات والمؤشرات العالمية عن الإعاقة

٤٣ - يشدد برنامج العمل العالمي المعني بالمعوقين على الدور الهام لإحصاءات ومؤشرات الإعاقة: "يجب أن يتم

حسي أو بسبب أحوال طبية ما أو مرض عقلي ما“<sup>(٣١)</sup>. وكان هذا هو النهج الذي أيده الأمين العام<sup>(٣٢)</sup>.

٤٧ - ووفقا لقرار الجمعية ١٢١/٥٤، كان من الإنجازات الجوهرية للشعبة الإحصائية إكمال ”المبادئ التوجيهية لتطوير إحصاءات عن العاهات والإعاقة والعجز“، وهو منشور سيصدر قريبا موجه للإحصائيين الوطنيين لمساعدتهم على الاستجابة للطلب المتنامي للبيانات المتعلقة بالعجز. ويعالج المنشور قضايا خاصة أثارها جمع وتصنيف إحصاءات المعوقين في عمليات التعداد الوطني للسكان والاستقصاءات وفي تحليلها ونشرها لأغراض تتعلق بالسياسة العامة. والتاريخ المتوقع لنشر هذه المبادئ التوجيهية هو أواخر عام ٢٠٠١.

٤٨ - نظمت الشعبة الإحصائية ”حلقة دراسية دولية في قياس الإعاقة“ واستضافتها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومراكز الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة الأمراض والوقاية منها (الأمم المتحدة، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وجمعت الحلقة الدراسية نحو ١٠٠ مشارك من جميع مناطق العالم. وكان من بين المشاركين خبراء في قياس الإعاقة من حكومات ومؤسسات بحث وممثلين لجمعية المعوقين وواضعي السياسات. وكانت أهداف الاجتماع هي استعراض وتقييم الحالة الراهنة للأساليب المستخدمة في أنشطة جمع البيانات السكانية لقياس الإعاقة في النظم الإحصائية الوطنية مع توجيه اهتمام خاص بتصميم الاستبيانات؛ ووضع توصيات وأولويات لتطوير العمل المعني بقياس الإعاقة؛ والمساهمة في بناء شبكة من المؤسسات والخبراء، بما في ذلك معدو ومستعملو إحصاءات الإعاقة، لتنفيذ التطورات في هذا الميدان. وستصدر نشرة في شكل تقرير للاجتماع.

لتعداد السكان والمساكن<sup>(٣٨)</sup>. وأوصي باعتماد الفئات التالية المحددة بشكل عام: النظر والسمع والكلام والحركة وحركة الجسم والإمساك/القبض باليدين والتعلم والسلوك والرعاية الشخصية.

٤٥ - تم الاعتراف في عملية الاستعراض والتقييم الثالثة، بعد أن وضعت مبادئ بشأن كيفية قياس حالة المعوقين، بأربع مسائل جديدة تعتبر هامة للغاية لتقييم حالة المعوقين. ”فأولا، وبالرغم من أن الرصد الشامل لجميع جوانب البيئة التي تساعد في تحقيق الأهداف الثلاثة لبرنامج العمل العالمي أو إعاقتها يعتبر أمرا مهما بشكل واضح، فإن بلدانا قليلة فقط تعمل بشكل منتظم على جمع بيانات تتعلق بالتغيرات البيئية. كما أن مجالات الحياة التي قد تعوق فيها البيئة تحقيق تكافؤ الفرص، كالاستقلال واستغلال الوقت والاندماج الاجتماعي والاكتفاء الذاتي الاقتصادي ومراحل تحول دورات الحياة، لم يتم قياسها بشكل منتظم أيضا. وثالثا، يمكن لضيق الموارد أن يعوق جمع بيانات عن جميع المواضيع المهمة المتصلة بالعجز. ورابعا، يبين النجاح في الجهود المبذولة لجمع بعض البيانات في ظل ظروف تشح فيها الموارد حكمة وضع أولويات واضحة في أي جهد يبذل لجمع البيانات“<sup>(٣٩)</sup>. غير أنه منذ عملية الاستعراض والتقييم الثالثة، ما زال هناك اعتراف متنام بعدم ظهور أي توافق آراء فيما يتعلق بكيفية تحديد المعوقين إحصائيا.

٤٦ - وقد اعترف برنامج العمل العالمي والقواعد الموحدة كلاهما، بتعريف منظمة الصحة العالمية للعجز وهو أنه ”أي تقييد أو انعدام قدرة على أداء نشاط (نتاج عن عاهة) على نحو عادي أو داخل نطاق يعتبر عاديا بالنسبة للإنسان“<sup>(٣٠)</sup> وإن لم يعتمد أي منهما رسميا. وتشير القواعد الموحدة إلى أن المصطلح ”يلخص عددا كبيرا من أوجه التقييد الوظيفي المختلفة التي تحدث لدى أي مجموعة من السكان في جميع بلدان العالم. وقد يتعوق الناس باعتلال بدني أو ذهني أو

## جيم - هيئة إمكانيات الوصول للأمم المتحدة

٥١ - أعربت الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة، عن تقدير الجمعية للأمم العام لما يبذله من جهود لتحسين تيسير إمكانية وصول المعوقين إلى الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/55/117) يشير إلى أن مبنى الأمم المتحدة من المعالم المشهورة جيد التشييد. وسيأخذ الوصول بالمبنى إلى المعايير والقواعد الحالية - بما في ذلك معايير الخلو من العوائق - عددا من السنوات، وهذا يتوقف على خيار التطوير الذي تقرره الدول الأعضاء. وفي غضون ذلك، يتم تنفيذ أحكام تيسير إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع إجراء الصيانة اللازمة القصيرة الأجل وأنشطة تطوير المرافق.

٥٢ - أجريت دراسة لكامل مرفق المقر في عامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ تمهيدا لإعداد المخطط الرئيسي للأصول الرأسمالية المقترح لمقر الأمم المتحدة. وأشارت الدراسة إلى أن مبنى مكتبة داغ همرشولد يضم بعضا من أكبر المعوقات أمام تيسير إمكانية الوصول إلى المبنى. ووضع مخطط محدد لتصحيح هذه الأوضاع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، غيرت مجموعتان من الأبواب لتيسير الوصول من الرواق الرئيسي إلى المكتبة على مستوى الطابق السفلي الأول. ويشمل هذا نظام تحكم يعمل بمساعدة الطاقة الكهربائية. وعلى نحو مماثل، غيرت الأبواب الموجودة في الطابق الأول التي تفصل المكتبة عن الممر المؤدي إلى أبواب المدخل الوحيد للمبنى في الطابق الأول. وتشمل البنود الإضافية في خطة تحسين إمكانيات دخول المكتبة، تركيب مؤشرات تعمل بطريقة برييل ومؤشرات مسموعة للمصاعد وتخفيض مستوى أجهزة التحكم، وأزرار الاستدعاء وخزانات ماء الشرب ومفاتيح الاضاءة وأجهزة مراقبة انذار الحريق وتركيب علامات برييل وطاولات منخفضة في قاعات المطالعة لتيسير وصول المعوقين الذين يستخدمون الكراسي ذات العجلات. ويركز المخطط

٤٩ - وفيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية، شاركت الشعبة الإحصائية في حلقة العمل دون الإقليمية المتعلقة بإحصاءات الإعاقة لمنطقة شرقي آسيا (شنغهاي، ٩-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١) التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإحصائي الوطني للصين. وجاء المشاركون في الحلقة من البلدان التالية: إندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والفلبين ومكاو (الصين) ومنغوليا وهونغ كونغ (الصين). وكانت أهداف حلقة العمل هي دراسة احتياجات تدريب الإحصائيين الوطنيين المسؤولين عن إصدار إحصاءات الإعاقة والموظفين الحكوميين الذين يحتاجون إلى هذه الإحصاءات لصياغة السياسات العامة. والهدف الثاني هو جمع معدي ومستعملي بيانات الإعاقة في بلدان المنطقة دون الإقليمية لإجراء حوار وإقامة شراكة فيما يتعلق بإعداد واستخدام بيانات الإعاقة. وهناك تخطيط لحلقة عمل تدريبية مشابهة في المنطقة الأفريقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وستتمكن حلقة العمل من الوصول إلى المبادئ التوجيهية لتطوير إحصاءات عن العاهات والإعاقة والعجز لاستخدامها كمورد من موارد التدريب وتقييمها.

٥٠ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لجمع ونشر بيانات عن الإعاقة على نحو أفضل، نشرت الشعبة الإحصائية مرجعا ودليلا إحصائيا باستخدام الإنترنت للإحصاءات المتوفرة، وبخاصة المصادر الوطنية للبيانات والمعدلات الأساسية لانتشار الإعاقة والأسئلة المستخدمة لتحديد المعوقين<sup>(٣٣)</sup>. وما زال العمل مستمرا في وضع اللمسات الأخيرة لقاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة (القاعدة ٢). وقاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة هي قاعدة بيانات عالمية تشمل إحصاءات ومؤشرات ومعلومات نصية مستمدة من البيانات الوطنية المجمعة عن قضايا الإعاقة.

الهيئات والمنظمات الحكومية المعنية) في أفريقيا ووسط وشرق أوروبا. وتواصل المنظمات غير الحكومية تقديم مساهمات هامة وقيمة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من خلالهم ومن أجلهم وبالتعاون معهم عن طريق مشاريع حفازة مبتكرة في بناء القدرات وتنمية المؤسسات. وتعامل عدة مشاريع مع أعمال رائدة ومبتكرة في البلدان التي أنشئت بها بينما تركز مشاريع أخرى على التبادلات التقنية للمهارات والمعاريف وإنشاء وتنمية شبكات من أجل العمل المتعلق بالإعاقة.

#### ١ - هيئة الإمكانات الملائمة للمعوقين

٥٤ - درست أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية على المستويات العليا من المجتمع الدولي خلال عام ٢٠٠٠. ويبدو هذا جليا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية (القرار ٢/٥٥) وفي الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة<sup>(٣٤)</sup>. وعلاوة على ذلك، تنص قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، في القاعدة ٥ على أنه "ينبغي للدول أن تعد استراتيجيات لوضع خدمات الإعلام والتوثيق في متناول مختلف فئات المعوقين". وبينما لا تورد القاعدة ٥ تدابير محددة وملزمة لتعزيز إمكانات الوصول الملائمة للمعوقين، فهي تقدم مع ذلك توجيهات عملية لصياغة خيارات سياسات عامة ومعايير تصاميم تقنية في القرن الحادي والعشرين.

٥٥ - وكان أهم مشروع أنجز خلال الفترة قيد النظر هو إكمال أول حلقة دراسية لأمریکا اللاتينية بشأن استراتيجيات تنفيذ القواعد الموحدة فيما يتعلق بإمكانات استخدام الإنترنت (مكسيكو سيتي، ٤-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١) -

أيضا على استبدال الاثاثات التي لا يمكن الوصول إليها في قاعة المطالعة ومناطق تخزين الكتب وتحسين المنفذ العام في جميع الطوابق لتيسير وصول الكراسي ذات العجلات. ويتوقع أن يتم التجديد الكامل لمراحيض النساء والرجال في الطابق السفلي الأول، لتسمح بتيسير وصول الكراسي ذات العجلات، بنهاية عام ٢٠٠٢. وتشمل التغييرات التي ستجرى في قاعة محاضرات مكتبة داغ همرشلد منصة كراسي ذات عجلات في المستوى الأعلى وممر منحدر جديد ورواق منفذ على مستوى الطابع السفلي الثاني. وسيبدأ تجديد مراحيض الطابق الثاني من مبنى المؤتمرات والبهو العام في الطابق السفلي الأول من مبنى الجمعية العامة خلال عام ٢٠٠١ ويتوقع إكماله في منتصف عام ٢٠٠٢. وستركز التجديدات على تيسير إمكانية وصول الكراسي ذات العجلات وعلامات بريل والإضاءة.

#### دال - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات في حالات الإعاقة

٥٣ - ناقش التقرير المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2001/7) الدور الناشئ لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة كمصدر منح لمشاريع زيادة تحقيق تكافؤ الفرص وفقا للأولويات التي حددها الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ١٢١/٥٤. وناقش التقرير المؤقت أيضا أنشطة دورة مشاريع الصندوق حتى أواخر عام ٢٠٠٠. ويقدم هذا الجزء بيانات دورة مشاريع مستكملة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١. وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم الصندوق مبلغا إضافيا مقداره ٦٧٦ ١٥٩ دولارا أمريكيا في شكل إعانات إلى ٦ مشاريع متصلة بالإعاقة. والمشاريع التي دعمت خلال الفترة (انظر المرفق) نفذتها منظمات غير حكومية (بتأييد ملائم وتعاون من

استراتيجية على المستوى القطري ودون الإقليمي لزيادة تحقيق إمكانيات وصول الجميع إلى الإنترنت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتمدوا إعلانا يحدد إطارا استراتيجيا لإمكانيات استخدام الإنترنت من حيث ترويج سياسات عامة وتدريب وتبادلات تقنية وأعمال رائدة وإنشاء شبكة "مفتوحة وديمقراطية" لتعزيز إمكانيات استخدام الإنترنت في الأمريكتين. وحصلت الحلقة الدراسية على دعم إضافي من مؤسسة أوبرا للبرامج الحاسوبية (<http://www.opera.com>)، التي منحت منظمي الحلقة الدراسية إذنا بإدراج نسخة من مستعرض اللغة الإسبانية لديها على أقراص حاسوبية مدمجة لأعمال الحلقة الدراسية.

٥٦ - ومن المشاريع المطروحة، التي تنتظر الموافقة النهائية، مشروع منشأ بمساعدة من الصندوق لتعزيز رفع الوعي وبناء القدرات من أجل إيجاد "نهج منخفضة الكلفة" لتهيئة إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للجميع في منطقة وسط وشرق أوروبا دون الإقليمية بشأن "إمكانيات وصول الجميع إلى الإنترنت" في ليوبليانا، جمهورية سلوفينيا، في الفترة ٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. بالاقتران مع المؤتمر الأوروبي السادس من أجل النهوض بالتكنولوجيا المساعدة، الذي يستضيفه معهد إعادة التأهيل بجمهورية سلوفينيا<sup>(٣٥)</sup>. وستوفر حلقة العمل محفلا لتبادل المعارف والخبرات الوطنية في تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية. ويجري تنظيم حلقة عمل على نحو مواز مع مؤتمر رابطة النهوض بالتكنولوجيا المساعدة في أوروبا بوصفها وسيلة لتحقيق تبادلات موضوعية فعالة بشأن المسائل والاتجاهات المتعلقة بالأجهزة المساعدة للحصول على رؤى جديدة بشأن التعزيز الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة للجميع. ومن المتوقع أن يكون الناتج النهائي لحلقة العمل إصدار إطار استراتيجي

<http://www.worldeable.net/mexico2001/default.htm>. وكانت الحلقة الدراسية مبادرة من المؤسسة المكسيكية للاندماج الاجتماعي "Fundacion Mexicana de Integracion Social"، و"IAPI" وحكومة المكسيك (الجهاز الوطني للتكامل الاقتصادي للأسرة) (Sistema Nacional para el Desarrollo Integral de la Familia). وجمعت الحلقة الدراسية ما يقارب ٣٠ مشاركا من ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإسبانية لاستعراض ومناقشة مسائل واتجاهات بشأن الخدمات والسلع المقدمة بواسطة الإنترنت في الأمريكتين وللنظر في آثارها على زيادة تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. وقد وجهت الحلقة الدراسية اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بإمكانات وصول الجميع إلى الإنترنت والاستفادة منها. وضم المشاركون في الحلقة الدراسية الذين كانوا واسعبي المعرفة ومترسين أخصائيين شاركوا بصفتهم الشخصية من مكاتب حكومية ومنظمات غير حكومية ومن القطاع الخاص، وقد كان لجميع المشاركين نوع ما من الإعاقة أو تجربة مباشرة معها. وكانت المشاركة على مستوى عال وملتزمة وداعية للتحدي عند تناول المسائل والاتجاهات والخيارات للقيام بالمزيد من العمل. وزود مكان إقامة الحلقة الدراسية بتسهيلات ممتازة من كلية مونتيري التكنولوجية - فرع مدينة مكسيكو، وبخاصة معهد التكنولوجيا والدراسات العليا، وافتتح الحلقة الدراسية ممثل عن حكومة المكسيك هو رئيس المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية. وكان من بين المتكلمين الآخرين من المكسيك ممثلون لمبادرة المكسيك الإلكتروني الحكومية (أمانة الاتصالات والنقل) ومبادرة "المجتمع المدني" الحكومية (أمانة الحكومة) وممثل من شركة ميكروسوفت، فرع المكسيك، وممثلون لمنظمات ترويج وتقديم خدمات في مجال الإعاقة. واستنادا إلى التبادلات الموضوعية وحلقات العمل، صاغ المشاركون خططا

واختبار مواد التدريب لضمان استدامة الخدمات الاجتماعية للأطفال المعوقين وأسره في أوغندا.

٥٨ - ويتمثل مجال اهتمام أخذ في اليروز يتعلق بحالة الأطفال والبالغين المعوقين وأسره في الرعاية خارج المؤسسات. وهذا صحيح على وجه الخصوص في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا. ويشكل هذا الحال محورا لجهود رائدة تضطلع بها منظمات غير حكومية بمساعدة صندوق الأمم المتحدة، بالتعاون مع المكتب الحكومي المعني، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويستشف من البيانات أن التحول من النهج المؤسسية لتقديم الرعاية إلى الخدمات الاجتماعية المجتمعية عملية معقدة؛ كما أن من المفيد تبادل المعرفة والخبرة.

٥٩ - وتسعى مبادرة من المنظمات غير الحكومية في هنغاريا إلى إعداد خدمات مجتمعية للمعوقين نفسيا - وهي مسألة هامة لهذه الفئة الاجتماعية الخفية والمحرومة للغاية<sup>(٣٦)</sup> وستعد مؤسسة سوتيريا، بودابست، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ودوائر الخدمات الاجتماعية المحلية مشروعاً رائداً لتقديم خدمات الرعاية النهارية للأشخاص الذين كانوا من قبل يعالجون في مؤسسات صحة نفسية. ومن المتوقع أن يتوفر نموذج عملي وفعال قد ترغب بلدان أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أن تأخذ به عين الاعتبار عند صياغة خططها وبرامجها الخاصة بها.

٦٠ - وتعالج مشاريع أخرى منشأة بمساعدة من الصندوق وتنتظر الموافقة النهائية، الرعاية خارج المؤسسات عن طريق التعليم المدرسي المتكامل للمعوقين. وستواجه التدابير الرائدة حواجز معمارية فقط أمام مشاركة المعوقين في الحياة الاجتماعية، ولكن أيضا حواجز نفسية واجتماعية وثقافية. ويستشف من البيانات أن تقديم تعليم متكامل للأطفال المعوقين هو الآلية الأساسية لمنع الآباء والأمهات من إرسال

للتحليل والتخطيط لتكنولوجيات معلومات واتصال متاحة للجميع فيما يتصل بمنطقة وسط وشرق أوروبا دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تيسر حلقة العمل إنشاء شبكة من الممتازين لرفع الوعي وبناء القدرات الوطنية المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتاحة للجميع.

## ٢ - الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

٥٧ - يشكل "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع" أحد المواضيع ذات الأولوية في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي سياق الإطار العام لحقوق الإنسان، يكتسب تحقيق توفير الخدمات الاجتماعية للجميع أهمية خاصة، ذلك أن الخدمات الاجتماعية تشكل استثمارات أساسية في تنمية إمكانيات الإنسان، ويمكن أن تعزز الاندماج الاجتماعي، وأن تحقق المشاركة الكاملة والفعالة على أساس المساواة. وعلى سبيل المثال، أعد مشروع ناجح منشأ بمساعدة الصندوق في أوغندا نفذته منظمة المعوقين بأوغندا (وهي منظمة غير حكومية) بالتعاون مع وزارة نوع الجنس والعمل والتنمية الاجتماعية، نجحاً عملية وقليلة التكلفة وتم اختبارها لتحديد وتقييم الأطفال المعوقين ولتوفير التدريب لآباء وأمهات مختارين في مقاطعتي كمبالا ومبيجي. وكانت إحدى نتائج المشروع التعرف على عدد من الأطفال المعوقين أكثر كثيراً مما كان متصوراً في السابق - وهي مجموعة لم تكن معروفة من قبل وتفتقر إلى وسائل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وسيركز مشروع متابعة منشأ بمساعدة صندوق الأمم المتحدة على تعزيز إدخال تحسينات على كيفية التعرف على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتقييمهم وعلى النهج المجتمعية لمعالجة المزيد من الأطفال. وسيشمل ذلك التنمية المطردة لياكل الدعم المجتمعية وتطوير

الرزق المستدامة وشبكات الأمان؛ و (ج) العمل على إيجاد إطار عام للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة.

## ١ - الأنشطة الحالية

٦٢ - تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حاليا بتنفيذ أحد المشاريع المنشأة بمساعدة حساب التنمية، وهو يشمل بحثا وتدريباً وبناء قدرات من أجل تهيئة بيئات يمكن الوصول إليها باستخدام بلدية عاليه، لبنان، كدراسة حالة إفرادية. واختيرت عاليه لأنها منتجع سياحي بارز في لبنان إلا أن جزءاً كبيراً من البنية التحتية للبلدية قد دُمّر أثناء الاضطرابات الأهلية. وتقوم بلدية عاليه حالياً، سعياً منها إلى استعادة دور المدينة كمركز للسياحة، بتجديد مركز المدينة بحيث يصبح قادراً على تقديم مستويات معقولة من إمكانيات الوصول للجميع. وقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبلدية عاليه، عدة اجتماعات لوضع استراتيجية أعمال التجديد. وطبقاً لذلك، اختير قسم من الأسواق القديمة والسريال (وهو مبنى عمومي) كمناطق للتدخل. وتمتد الأسواق على طول شارعين طويلين حيث توجد الأنشطة التجارية والترفيهية الرئيسية. ويتطلب التدخل هنا تناول مسألة تهيئة إمكانيات الوصول للمعوقين على نطاق المدينة. وستعدل الشوارع والأرصفت وأماكن عبور الشوارع مع أخذ معايير إمكانيات وصول المعوقين في الاعتبار. والسريال مبنى عمومي تملكه وزارة الداخلية، ويوجد فيه عدد من المكاتب الحكومية من بينها مكاتب البلدية. وقد صُمم وشيد دون إيلاء أي اهتمام بتيسير إمكانية دهن المعوقين إليه واستخدامه. وستطبق معايير تصميم عالمية على المبنى الحالي وستجرى تعديلات وفقاً لذلك. وكشفت الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حتى الآن أن هناك بالفعل حاجة إلى تدخل تقني هائل والبلدية تطلبه باستمرار، ويتجاوز التدخل الموارد المالية المأذون بها للتصميم الأصلي للمشروع. وهذا

أطفالهم المعوقين إلى المؤسسات وسييسر التعليم المتكامل التحول من الحياة داخل المؤسسات إلى الحياة في الأسرة وفي المجتمع أيضاً. وفي ألبانيا، ستعمل مؤسسة حقوق المعوقين الألبانية، بالتعاون مع وزارة التعليم الألبانية والسلطات المحلية على تحقيق التعليم الشمولي للأطفال المعوقين في درس السنة الدراسية التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والغرض من المشروع تجريب إنشاء التعليم الشمولي في ألبانيا استناداً إلى مفاهيم التعليم المتكامل. وسيتم تهيئة إمكانيات المعوقين إلى مدرسة في درس ويتم تدريب المعلمين والطلبة والآباء والأمهات على التعليم الشمولي. وستنظم أنشطة إعلامية وطنية لرفع الوعي بقضايا المعوقين وستشجع الحكومة على تنفيذ تشريعات تتعلق بتوفير التعليم الشمولي للأطفال المعوقين. وفي بلغاريا، سيعيد معهد السياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي، بالتعاون مع وزارة التعليم وحكومة بلدية سموليان وسيختبر سبل تقديم مساعدة مبتكرة إلى الأطفال ذوي المشاكل الحسية والإيمائية بناء على مفاهيم التعليم الاندماجي. وسيتم تطوير نهج شامل للشمولية، وسيركز المشروع بالإضافة إلى خدمات مباشرة على بناء قدرات المهنيين العاملين وتطوير المواقف والمهارات الأبوية في تنشئة الأطفال المعوقين وإزالة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة.

## هاء - حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٦١ - كما ورد في التقرير المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2001/7)، يتناول مشروع من المشاريع الستة عشر المعتمدة، وهو "المشروع حاء"، بناء القدرات وتطوير المؤسسات من أجل تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. ويضم هذا المشروع ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية هي: (أ) إمكانية وصول المعوقين؛ (ب) سبل

المشاركات في القمة على نحو أفضل بغرض تعزيز الاهتمامات بالإعاقة على مستويات الحكومة المحلية. ونتيجة للخبرة المستفادة من الحلقة الدراسية/حلقة العمل والمشاركة في أعمال القمة والأفرقة العاملة، ساهمت القيادات المعوقات في تعزيز فهم سياسات واستراتيجيات وبرامج الحكومات المحلية التي تراعي الإعاقة ونوع الجنس. وتبدو قيمة هذه التبادلات والتدخلات المشتركة حلية في الإجماع العام على "إعلان فيتسانلوك بشأن النهوض بالمرأة في الحكومات المحلية" الذي اعتمده القمة في جلستها الختامية في ٢٢ حزيران/يونيه

٢٠٠١ <http://www.unescap.org/huset/women/swiulg/declaration/declaration.htm>.

## ٢ - المقترحات المطروحة

٦٤ - تجري الآن مناقشات مع ممثلي الحكومات المهتمة والمنظمات غير الحكومية بشأن تعزيز تنفيذ المشروع حاء من حساب التنمية (٢٠٠٠-٢٠٠١). وركزت المناقشات على التبادلات التقنية المتعلقة بتهيئة إمكانيات الوصول للمعوقين وعلى سبل رزقهم المستدامة.

### (أ) إمكانيات الوصول

٦٥ - متابعة حلقة العمل التدريبية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالسياحة الميسرة (بالي، إندونيسيا، ٢٤-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) التي نظمت بمساعدة حساب التنمية<sup>(٣٧)</sup> وهيأت محفلاً لتبادل المعارف والخبرات في مجال السياحة الخالية من العوائق ولتحديد السياسات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات لتعزيز هذه السياحة، اقترح مشارك في تلك الحلقة الدراسية تنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية لأمريكا اللاتينية. وصاغت رابطة تنمية المعوقين، وهي منظمة غير حكومية، بالتعاون مع المجلس الوطني لإدماج المعوقين ولجنة تطوير بيرو، مقترح حلقة

قد يتطلب مراجعة لزيادة التوسع فيما بعد. وستصبح مبادرة المشروع في عاليه نموذجاً للثقافة والسياحة الميسرة للمعوقين للبنان والبلدان الأخرى والأقاليم المعنية في المنطقة، وبخاصة عندما يمكن المشروع في تدخل لتهيئة إمكانيات وصول المعوقين على المستوى المحلي وتكراره على النطاق الوطني. وسيتم اطلاع الناس على نتائج هذا المشروع عن طريق حلقة عمل تدريبية دون الإقليمية للبلدان والسلطات المجاورة المهتمة حيث يوجد اهتمام كبير بتهيئة بيئات يسهل الوصول إليها ولكن القدرات الوطنية محدودة.

٦٣ - وكان من أهم المشاريع المنجزة خلال الفترة قيد النظر، الإعداد السريع لحلقة دراسية رائدة وهي في الوقت نفسه حلقة عمل تدريبية وتنظيمها وإدارتها. وقد نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتدريب النساء المعوقات على فن القيادة، لزيادة نشر القواعد والمعايير الدولية. واقترح عقد حلقة العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠١ كجزء من مؤتمر قمة أوسع نطاقاً، وهو مؤتمر رئيسات البلديات والنساء الأعضاء في المجالس البلدية في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ (فيتسانلوك، ١٩ - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وصمم المشروع بحيث يركز تركيزاً شديداً على نهج جنسانية إزاء التنمية وعلى دور القواعد والمعايير الدولية في العمل على تحقيق تكافؤ الفرص. ووضعت اللمسات الأخيرة على خطة عمليات المشروع في أوائل أيار/مايو ٢٠٠١ وتبعتها الموافقات بعد ذلك بفترة قصيرة. وجمعت الحلقة الدراسية/حلقة العمل ١٠ معوقات من ٨ بلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ كن أيضاً مشاركات مشاركة كاملة في القمة الموازية. وركزت الحلقة الدراسية/حلقة العمل على تدريب على فن القيادة وتطوير مهارات الدعوة للمعوقات بحيث يتمكن من الدخول في حوار وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تراعي الإعاقة مع رئيسات البلديات والنساء الأعضاء في المجالس البلدية

المهتمة، بدراسة مدى فعالية واستدامة عمليات إعادة التأهيل التي تجري على صعيد المجتمع المحلي. بمساعدة الأمم المتحدة. وقد أجريت هذه الدراسة في أعقاب الأزمة المالية التي حدثت في منتصف عام ١٩٩٧ في جنوب شرقي آسيا بغرض دراسة مدى استجابة ما حدث في السابق من تعاون تقني للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. وخلص البحث إلى أنه بالرغم من أن أنشطة التعاون التقني ظلت تؤدي دورها بصورة كافية بعد انتهاء التعاون الدولي في موعده، فإن النطاق المقرر للخدمات لم يتحقق في قطاعات أخرى. ولذلك أجريت مناقشات لتحسين النهج المتبعة تجاه تخطيط الخدمات الاجتماعية وتنظيمها وتعزيز سبل الرزق المستدامة في المجتمعات المحلية. ويوجد الاقتراح حاليا في مرحلة الصياغة المتقدمة، بما في ذلك مدخلات من الباحثين الأكاديميين والممارسين بغية تنظيم تبادل أقاليمي مكثف للآراء بشأن المسألة كما هو متوخى في المشروع حاء الممول من حساب التنمية (٢٠٠٠-٢٠٠١). ومن المتوخى أن يكون مكان عقد تبادل الآراء هو جنوب شرقي آسيا في أواخر عام ٢٠٠١، وأن يوفر محفلا لتبادل المعارف والخبرات الوطنية بين كبار الخبراء العالميين في مجال سبل الرزق المستدامة للمعوقين وإعادة تأهيلهم وشمولهم وتمكينهم.

#### رابعا - التعاون الإقليمي لتحقيق تكافؤ الفرص

##### ألف - العقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

٦٨ - شجع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠٠٠، في الفقرة ١٤، على تقديم دعم دولي للعقد الأفريقي للمعوقين من أجل تعزيز تكافؤ الفرص للمعوقين، من خلاهم ومن أجلهم وبالتعاون معهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٩ - ومن أجل دعم العقد، قدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة منحة إلى اتحاد المعوقين في شرق

العمل. وستعقد حلقة العمل هذه في ليمبا في أواخر عام ٢٠٠١، وستركز على صياغة إطار استراتيجي من أجل سياحة ميسرة للجميع، وتدريب في موضوع تيسير سياحة منصفة لجميع المواطنين وإنشاء شبكة تتعلق بالسياحة الميسرة لتشجيع إنتاج أفكار جديدة وتبادل المعلومات.

٦٦ - ولتعزيز تحقيق تكافؤ الفرص في الحياة الاجتماعية والتنمية عن طريق تكنولوجيا معلومات واتصالات سلوكية ولاسلكية يسهل الوصول إليها في منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية، ستعقد حلقة دراسية وحلقة عمل للخبراء بشأن تهيئة إمكانيات وصول الجميع إلى الإنترنت بالتعاون مع أكاديمية الإدارة تحت رعاية رئيس جمهورية قيرغيزستان (الفصل الرابع من عام ٢٠٠١، بشكك، قيرغيزستان). وستهيئ الحلقة الدراسية محفلا لتبادل المعارف والتجارب الوطنية في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية. وبالإضافة إلى صياغة إطار تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا معلومات واتصال ميسرة للجميع في منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية، من المتوقع أن تنشئ الحلقة الدراسية/حلقة العمل شبكة ممتازة لرفع الوعي وبناء القدرات الوطنية والمهارات والتكنولوجيا في هذا الميدان. وسيشارك في الحلقة الدراسية مشاركون من منظمات المعوقين والوزارات المسؤولة عن التطور التكنولوجي في بلدان آسيا الوسطى الخمسة؛ وهي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

##### (ب) سبل الرزق المستدامة

٦٧ - استنادا إلى البحوث المدعومة جزئيا بمنحة مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة، اضطلع معهد دراسات التنمية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية، بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي بجمهورية إندونيسيا وغيرها من الإدارات والمكاتب الحكومية

(أ) فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر (القاعدة ١٦)، يُطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن تلتزم بإدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في الميزانيات العادية لجميع الهيئات الحكومية على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية؛ وأخذ الشواغل المتعلقة بالإعاقة في الاعتبار في برامج الحد من الفقر؛ واستخدام إمكانية وصول المعوقين إلى الخدمات الأساسية كمؤشرات للتقدم. ويُطلب إلى الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تدرج بُعد الإعاقة في جميع برامج التنمية؛

(ب) وفيما يتعلق بالتوظيف (القاعدة ٧)، يُطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية توفير فرص متكافئة للعمل المنتج والمدفوع أجره في سوق العمل للمعوقين في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛

(ج) وفيما يتعلق بإعادة التأهيل والأجهزة (القاعدة ٣)، يُطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ما يلي: كفالة توفير خدمات إعادة التأهيل للمعوقين من الأطفال والنساء والرجال لكي يتمكنوا من بلوغ المستوى الأمثل من الاستقلال والأداء والمحافظة على ذلك المستوى، وكفالة تطوير خدمات الدعم، بما في ذلك الأجهزة المساعدة وخدمات الترجمة الشفوية وتوفيرها للمعوقين.

٧٣ - ونظرا لتعدد التحديات والأهداف الطويلة الأجل المعرب عنها في الورقة الإطارية واتساع نطاقها، قام اتحاد عموم أفريقيا للمعوقين أيضا بوضع خطة عمل، تركز بالدرجة الأولى على إيجاد الوعي وتوليد الالتزامات لدى الحكومات الأفريقية لمعالجة المسائل المتعلقة بالإعاقة. وتهدف خطة العمل إلى تمكين المعوقين ومنظماتهم لكي يكونوا مدافعين أقوياء عن حقوقهم الإنسانية وحقوقهم في المشاركة وتكافؤ الفرص في المجتمع؛ وتزويد المسؤولين الحكوميين

أفريقيا لتنظيم اجتماع بشأن "المخطط الشامل وقواعد الأمم المتحدة الموحدة في العقد الأفريقي للمعوقين (نيروبي، ٧-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)". وكانت إحدى نتائج الاجتماع صياغة خطة استراتيجية لأنشطة الاتحاد خلال العقد الأفريقي. ومن بين القضايا الرئيسية التي سيجري تناولها ضرورة بناء القدرات، وزيادة الوعي بالعقد، وتحسين إدماج جميع المعوقين في المجتمعات التي يعيشون فيها، والقضاء على الفقر، وبناء الشبكات والشراكات والتحالفات دعما للعقد.

٧٠ - وقد قام مؤخرا اتحاد عموم أفريقيا للمعوقين، وهو منظمة غير حكومية، بإعداد ورقة إطارية بشأن العقد الأفريقي. وتحمل الورقة مجموعة مقترحة من الأهداف الطويلة الأجل للعقد، والنتائج المتوقعة، والمجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية، فضلا عن أفكار بشأن تنظيم العقد ورصده عموما على صعيد القارة والصعيد الإقليمي.

٧١ - ومن بين الأهداف المقترحة الطويلة الأجل للعقد الأفريقي: تخفيف حدة الفقر لدى المعوقين وأسرهم؛ ورفع الوعي بشأن الإعاقة؛ ووضع الإعاقة في قائمة الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحكومات الأفريقية؛ والاضطلاع بتنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين؛ وكفالة استخدام القواعد الموحدة كأساس للسياسات العامة والتشريعات. ومن بين النتائج المتوقعة للعقد إيلاء الحكومات أولوية للاحتياجات التأهيلية والتعليمية والتوظيفية للمعوقين.

٧٢ - وتركز المجالات ذات الأولوية التي سيتم تناولها على القواعد ١٦ و ٧ و ٣ من قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين:

لاكتساب مهارات معززة في مجالات القيادة والدعوة وجمع الأموال ووضع الاستراتيجيات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

(د) تحسين الهياكل التنظيمية ونظم العمل لاتحاد عموم أفريقيا للمعوقين وخمس منظمات معنية حصرا بالإعاقة في القارة الإفريقية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

(هـ) صياغة مؤشرات أداء رئيسية للبرامج الإفريقية المتعلقة بالإعاقة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

(و) وضع نموذج لتعزيز الوعي ولتسويق الخطط لمنظمات المعوقين الإفريقية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

(ز) تشغيل نظم للرصد والتقييم لمنظمات المعوقين والحكومات الإفريقية المهتمة بالأمر بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

(ح) إنشاء قاعدة بيانات تشغيلية بشأن التشريعات والسياسات والبرامج والبحوث الإفريقية المتعلقة بالإعاقة والمواضيع ذات الصلة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

(ط) تحسين تنسيق البرامج الشاملة للمعوقين والبرامج المخصصة لهم بين الإدارات الحكومية وكذلك بين منظمات المعوقين والحكومة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ي) أعمال مشاركة اتحاد عموم أفريقيا للمعوقين في البحوث التحريرية القائمة على المشاركة ونشر المعلومات بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تمكين المعوقين ومنظماتهم؛

(ك) تحسين اندماج المعوقين ومشاركتهم وإشراكهم في البرامج الإنمائية الإقليمية والوطنية والمحلية مثل برامج تخفيف حدة الفقر/القضاء على الفقر، والبرامج

بأدوات التخطيط والرصد وتوفير الفرص التدريبية لهم لكي يكونوا أكثر قدرة على إدماج بُعد الإعاقة في أعمال الإدارات التابعة لهم. وتُقسم خطة العمل إلى مرحلتين مدة كل منهما أربع سنوات: تركز المرحلة الأولى على بناء القدرات لدى منظمات المعوقين وقيادتهم وكذلك لدى الحكومات الإفريقية. وتواصل المرحلة الثانية ومدتها أربع سنوات التركيز على بناء القدرات ولكنها تشمل أيضا عددا من العناصر المهمة المتعلقة بإيصال الخدمات.

٧٤ - وتتوخى الأهداف المحددة في خطة العمل أن يكون اتحاد عموم أفريقيا للمعوقين، قد قام بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بتطوير القدرات وتنفيذ آليات تيسر إدماج القضايا المتعلقة بالمعوقين في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإنمائية الحكومية، فضلا عن تنسيق هذه الأنشطة ورصدها وتقييمها.

٧٥ - وإذا ما نُفذت هذه الأهداف، يتوقع اتحاد عموم أفريقيا للمعوقين النتائج التالية:

(أ) إيجاد عدد من كبار المسؤولين لا يقل عن ٢٠٠ شخص ممن يعملون في المكاتب على صعيد القارة والمكاتب الإقليمية في قطاع الإعاقة في أفريقيا لتخطيط برامج الإعاقة وتنسيقها ورصدها وتقييمها، فضلا عن تدريب المسؤولين الحكوميين على إدارة المشاريع في قطاع الإعاقة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(ب) وضع خطط عمل لاتحاد عموم أفريقيا للمعوقين والمنظمات الإفريقية الخمس المعنية بالإعاقة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وستعزز خطط العمل هذه الفعالية والكفاءة كما ستيسر عمليتي التسويق وجمع الأموال؛

(ج) تدريب عدد يقدر بـ ٢٠٠ من القيادات المنتخبة وكبار المديرين من منظمات المعوقين الإفريقية

وكذلك الالتزام بإنشاء مركز الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ في تايلند بحلول عام ٢٠٠٢. وشرع في القيام بالأعمال التحضيرية لتنظيم الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاختتام عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، الذي من المقرر أن يعقد في مدينة أوتسو، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسيركز الاجتماع على مجالين رئيسيين هما: استعراض بلوغ أهداف عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة تحقيق الأهداف المعززة الـ ١٠٧ لبرنامج عمل العقد والنظر في وضع إطار للعمل بعد انتهاء العقد.

٧٨ - ومتابعة حلقة العمل التدريبية المعنية بإحصاءات الإعاقة (نيودلهي ٧ - ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة العمل دون الإقليمية الثانية المعنية بإحصاءات الإعاقة في شنغهاي، الصين، في الفترة من ٩ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإحصائي الوطني في الصين. وكانت إحدى توصيات حلقة العمل هي اعتماد إطار الإصدار الثاني للتصنيف الدولي للعاهات وحالات العجز والإعاقة (ICDH-2) لوضع أسئلة بشأن الإعاقة في عمليات تعداد السكان الوطنية وفي الاستقصاءات المتعلقة بالإعاقة من قبل الوكالات والمنظمات المسؤولة عن جمع البيانات.

٧٩ - وخلال منتدى المائدة المستديرة المعني بـ "المعوقات"، الذي عقد أثناء حملة عام ٢٠٠٠، أثار المشتركون عددا من المسائل، بما في ذلك مسألة أن المعوقات كثيرا ما يفتقرن إلى إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بمركات المساعدة الذاتية في حالات الإعاقة، وأن جماعات المساعدة الذاتية للمعوقات لا توجد إلا في عدد محدود من البلدان والأقاليم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأن حقوق الإنسان الأساسية لكثير من المعوقات غالبا ما تكون محدودة. وتشير البيانات المتاحة

التعليمية وبرامج توليد الدخل المستدامة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

(ل) زيادة مشاركة المرأة والشباب وآباء الأطفال المعوقين وأمهم بنسبة ٥٠ في المائة في قيادات منظمات المعوقين بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهو ما يمكن أن يحدث في إطار الهياكل التنظيمية القائمة أو خارجه؛

(م) إتاحة البرامج التدريبية المستدامة التي تتألف من هياكل تنظيمية ومناهج دراسية ومواد تعليمية ووسائل إيضاح تعليمية ونظم اعتماد لـ: '١' معلمي لغة الإشارة، '٢' مترجمي لغة الإشارة، '٣' الطلاب الذين تكون لغة الإشارة هي لغتهم الأولى، '٤' الطلاب الذين تكون لغة الإشارة هي لغتهم الثانية، وذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

باء - عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٩-٢٠٠٢)

٧٦ - بموجب قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٣/٤٨، أعلنت الدول الأعضاء في اللجنة عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣-٢٠٠٢، بهدف تحقيق المشاركة الكاملة والمساواة للمعوقين في جميع مناحي الحياة.

٧٧ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا كبيرا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد، هو حملة عام ٢٠٠٠ لعقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣-٢٠٠٢ (بانكوك، ١١ - ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠). واعتمد المشاركون في الاجتماع إعلان بانكوك للألفية بشأن تعزيز حقوق المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعكست التوصيات الرئيسية الالتزام باتباع نهج تعاوني تجاه تحقيق الأهداف الـ ١٠٧ لتنفيذ برنامج عمل عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ

الهادئ، حلقة دراسية بشأن الدعوة وفرص المشاركة في التنمية المتاحة للمعوقات والمدافعات عن حقوق المعوقين من دول مختارة أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وحلقة عمل للتدريب المكثف على فن القيادة تناولت القواعد والمعايير المتعلقة بالإعاقة وما لها من آثار على تشجيع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج على صعيد الحكومة المحلية لتعزيز تكافؤ الفرص للمعوقات من خلالها ومن أجلهن وبالتعاون معهن. وقد وفرت قمة آسيا والمحيط الهادئ محفلا هاما للحوار وفرصا لإجراء تبادل فني في الآراء فيما بين كبار الشخصيات النسائية والنساء الأعضاء في المجالس البلدية وغيرهن من المسؤولات بشأن المشاركة في التنمية والدور التحويلي الذي تقوم به المرأة في الحياة الاجتماعية والتنمية. وقد أثرت المعوقات والمدافعات عن حقوق المعوقين اللاتي حضرن قمة آسيا والمحيط الهادئ مداورات القمة بما قدمن من معلومات وخبرات فيما يتعلق بالتدابير الفعالة لتعزيز المشاركة الكاملة والمساواة مع الإشارة إلى الحكومات المحلية بوجه خاص. ويتضمن الإعلان الختامي للقمة - "إعلان فيتسانولوك بشأن النهوض بالمرأة في الحكم المحلي" - توصيات متفقا عليها بشأن سياسات تدعيم البعد المتعلق بالإعاقة في صنع القرار وفي الحكم المحلي.

### خامسا - الإطار المنظوري لعملية الاستعراض والتقييم الرابعة والقضايا المستجدة

٨١ - كما نوقش في التقرير المؤقت المقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، ستوافق عملية الاستعراض والتقييم الرابعة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين الذكرى السنوية العشرين للتعاون الدولي من أجل تنفيذ ذلك الصك وكذلك الذكرى السنوية العاشرة لانتهاج عقد الأمم المتحدة للمعوقين، ١٩٨٣-١٩٩٢.

إلى أن حالة المعوقات من النساء والفتيات ما زالت حرجة، ودعا استعراض "التحليل الأولي لوثيقة نتائج بيجين بعد خمس سنوات" الحكومات إلى أن تعالج الاحتياجات الخاصة للمعوقات والأطفال المعوقين بمزيد من القوة. وقد أكد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعيد الإقليمي، المعقودة في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على ضرورة معالجة احتياجات المعوقات والأطفال المعوقين في الإطار العريض لحقوق الإنسان من حيث السياسات والقانون والممارسات الفعلية. فالمعوقات من النساء والفتيات يشكلن جزءا من إحدى أكثر الفئات تهميشا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهن أكثر ما يكن تعرضا للعيش في فقر. وتقل نسبة المعوقين من الأطفال والشباب الذين تتاح لهم إمكانية الحصول على التعليم والتدريب عن ٥ في المائة؛ وتواجه الفتيات والشابات عقبات كبيرة في المشاركة في الحياة الاجتماعية والتنمية.

٨٠ - ومنذ بداية عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٣-٢٠٠٢)، حقق عدد من البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدما في تعزيز مشاركة المعوقات في الأدوار القيادية، وفي منظمات المساعدة الذاتية للمعوقين، وفي لجان التنسيق الوطنية أو الهيئات المماثلة. وتتوقف مشاركة المعوقات مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار وفي وضع السياسات وإدارتها على بذل جهود عملية متضافرة في مجالي الإعلام وبناء القدرات - وبخاصة تدريب المدربين - بحيث تكون المعوقات، فضلا عن المدافعين عن حقوق المعوقين، على دراية بالقضايا والاتجاهات والقواعد والمعايير ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نظمت الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاقتران مع مؤتمر قمة رئيسات البلديات والنساء الأعضاء في المجالس البلدية في منطقة آسيا والمحيط

الحياة. وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، أوصت اللجنة، بعد أن نظرت في التقرير الثاني للمقرر الخاص المعني بالإعاقة بصدد تنفيذ القواعد الموحدة، بأن يقوم الأمين العام بـ "تعزيز البعد المتعلق بالإعاقة في الأنشطة الرئيسية للتعاون التقني"، وهذا يشير إلى أهمية هذا الجانب في توفير إمكانية الوصول للجميع<sup>(٣٩)</sup>؛

(ج) ثالثاً: ينص برنامج العمل العالمي على أنه يلزم وضع معايير محددة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المشاركة والمساواة الكاملين، مع القيام برصد دوري على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي. ويشير الرصد إلى ممارسة تحديد مقاصد وأهداف ثم وضع معايير للتقييم لتحديد ما إذا كانت المقاصد والأهداف قد حققت<sup>(٤٠)</sup>. ومن المتوخى أن تقوم عملية الاستعراض والتقييم الرابعة بتقييم المدى الذي بلغته البلدان في وضع مقاصد وأهداف محددة للسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص ومعايير تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ تلك المقاصد والأهداف؛

(د) رابعاً: يلزم أن تقوم البلدان بجمع البيانات بصورة دورية استناداً إلى معايير التقييم تلك، فهذا يوفر وسيلة لقياس هذه المعايير. وستكون المؤشرات هي عناصر البيانات تلك التي يعتقد بأنها توفر أفضل مقاييس التقدم. فمثلاً، يمكن للبلدان أن تحدد مقاصد مستهدفة للتعليم والعمالة تتصل بالفجوات القائمة بين المعوقين وغير المعوقين. وسيعالج التقدم الذي تحرزه الحكومات نحو وضع مؤشرات محددة وقابلة للتحقق للوفاء بالمقاصد والأهداف؛

(هـ) وأخيراً، تم إحراز تقدم نحو إنشاء نظم للرصد الدوري للحصول على هذه المؤشرات. وقد أظهرت عملية الاستعراض والتقييم الثالثة أنه خلال جولات تعداد السكان الأربع التي جرت بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٩٠، زاد عدد البلدان التي أدرجت أسئلة تتعلق بالإعاقة في تعداداتها

٨٢ - واستناداً إلى التوجيه الذي ورد في قرار الجمعية العامة ٨١/٥٢، يتوقع الأمين العام أن تسفر عملية الاستعراض والتقييم الرابعة عن تقييم المدى الذي بلغته إقامة الهياكل اللازمة لتنفيذ برنامج العمل العالمي في سياق التنمية. وبالنظر إلى أن هذه الهياكل لم تنشأ بعد، فإن السؤال الحاسم التالي هو كيفية إنشاء تلك الهياكل. ومن المتوخى أن يتم استعراض وتقييم خمسة جوانب حاسمة على الأقل من تلك الهياكل:

(أ) أولاً: من المهم أن يعرف المدى الذي بلغته البلدان في وضع سياسات وبرامج محددة ترمي إلى تيسير كل من برامج إعادة التأهيل المجتمعية وتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. فعلى سبيل المثال، بينت عملية الاستعراض والتقييم الثالثة (A/52/351) أنه منذ اعتماد الجمعية العامة للقواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في عام ١٩٩٣، أبلغت ٨٥ في المائة من البلدان عن وجود سياسة وطنية بشأن الإعاقة<sup>(٣٨)</sup>. وسيتحقق الاستعراض المقبل مما إذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت منذ عام ١٩٩٧. وسيدرس الاستعراض مدى تنفيذ القواعد والمعايير وتطبيقها عملياً، فضلاً عن القضايا المتصلة بالقانون الدولي، مثل مدى جدوى إعداد صك دولي جديد بشأن حقوق المعوقين؛

(ب) ثانياً: بالإضافة إلى السياسات والبرامج التي تستهدف المعوقين على وجه التحديد، من الأهمية بمكان أن يشمل منظور الإعاقة في السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد كشفت عملية الاستعراض والتقييم الثالثة عن أنه من بين ٨٣ بلداً قدمت تقارير ذكر نحو ثلثي هذه البلدان أنها أجازت تعديلات محددة لتشريعاتها العامة تشير إلى حقوق المعوقين، بينما تقدم ١٠ دول فقط حماية للمعوقين بموجب تشريعات خاصة. وتشير الزيادة في هذا العدد إلى أن الآليات التشريعية للبلدان قد بدأت تصبح نماذج لإدماج المعوقين في جميع مناحي

الإعاقات العقلية والنفسية، مع التركيز على إدماجهم في المجتمع<sup>(٤٣)</sup>. ووفقاً لذلك، ستنظر عملية الاستعراض والتقييم الرابعة في مسائل الإعاقة بالنسبة للمرأة ولعدد من الفئات الاجتماعية، مثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمسنين والأطفال. بيد أن التقرير سينظر أيضاً في الفئات السكانية التي تضم ما يسميه البعض "عالم الإعاقة الجديد" - وهم الأشخاص الذين يعانون من مشاكل ذات صلة بالصحة العقلية والأشخاص الذين يعانون من حالات إعاقة فعلية حادة<sup>(٤٤)</sup>.

٨٥ - وقد ينظر أيضاً خلال عملية الاستعراض والتقييم الرابعة المزمعة في القضايا المستجدة المتصلة بالبحوث الطبية والإعاقة. على سبيل المثال، درج المدافعون عن حقوق المعوقين على التركيز على العناية بالأشخاص الذين يعانون من حالات محددة بعينها، مثل متلازمة "أشر" (Usher's Syndrome). ومع تزايد المعلومات بشأن دور الوراثة، بدأت قضايا أخرى في الظهور، مثل القابلية الوراثية للإصابة بحالات تتصل بالإعاقة والقضايا المتصلة بالخصوصية والقضايا الأخلاقية.

٨٦ - وستدرس عملية الاستعراض والتقييم الرابعة سياق الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي حدثت منذ نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين، في ضوء البيانات التي انبثقت عن جولة تعداد السكان عام ٢٠٠٠. وتشمل بعض الاتجاهات التي ستجري دراستها ما يلي: قيام حركة عامة عالمية النطاق نحو اعتماد تكنولوجيا الإنترنت، واعتماد عدة بلدان، وبخاصة في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، للسياسات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية، وزيادة الوعي بالبيئة والقلق بشأنها، والاتجاه العام نحو المساءلة فيما يتعلق بالنتائج في البرامج الحكومية والشيوخة في العالم.

من ٣ إلى ٨٤<sup>(٤١)</sup>. وسيتم تقييم التقدم المحرز في إدراج الأسئلة المتعلقة بالإعاقة في جولة تعداد عام ٢٠٠٠ وكذلك في الاستقصاءات.

٨٣ - ووفقاً لبرنامج العمل العالمي والقواعد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من القواعد الموحدة (إمكانية الوصول، والتعليم، والتوظيف، والمحافظة على الدخل والضمان الاجتماعي، على التوالي)، شجعت الجمعية العامة الحكومات على أن تركز على إمكانية الوصول والصحة والخدمات الاجتماعية وإعادة التأهيل والتوظيف وسبل الرزق المستدامة بوصفها أولويات للعمل من أجل تعزيز تكافؤ الفرص<sup>(٤٢)</sup>. وبأخذ ذلك التركيز في الاعتبار، ستتم دراسة الجوانب الحاسمة الخمسة لهياكل التنفيذ فيما يتعلق بمجالات المشاركة المستهدفة، على النحو المذكور في القواعد الموحدة. ومن ثم، فإنه سيتم تقييم وجود سياسات موجهة نحو أنواع معينة من الإعاقة لكل قاعدة وإدماج منظور الإعاقة في صلب السياسات المتصلة بكل قاعدة فضلاً عن تنفيذ هياكل الرصد والمؤشرات وجمع البيانات المتصلة بكل قاعدة. كما سيتم تناول مسألتها البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، التي أبرزت في جزء سابق من هذا التقرير. وستتم دراسة التقدم المحرز نحو تنسيق تعاريف الإعاقة ونحو قياس عناصر إمكانية الوصول.

٨٤ - وعلى غرار ما سيجري من تقييم مجالات مستهدفة معينة، سيجري أيضاً تقييم مدى انطباق القواعد على فئات مستضعفة بعينها، مثل النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والأشخاص الذين يعانون من حالات تتعلق بالصحة العقلية. وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، حثت اللجنة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تشدد بصورة خاصة على " ... حقوق الإنسان للمعوقين والأطفال المعوقين وأسرهم، والجوانب الجنسانية، وبخاصة مسألة التمييز ضد البنات والنساء المعوقات، وحالة الأشخاص ذوي

<http://www.un.org/News/Press/docs/2001/01/20010625010625fee>

dge.xml

(٢) ”رسالة موجهة من المفوضية الأوروبية إلى الدول الأعضاء ترسي المبادئ التوجيهية لمبادرة المساواة (Equal) التي قدمتها الجماعة الأوروبية بشأن التعاون عبر الحدود الوطنية لتشجيع وسائل جديدة لمكافحة جميع أشكال التمييز وعدم المساواة في سوق العمل“، *Official Journal of the European Communities* (5.5.2000).

(٣) عملاً بالقرار ٣/٤٧ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) انظر ”الاقتراح المتعلق باعتماد المجلس لمقرر بشأن السنة الأوروبية للمعوقين ٢٠٠٣، المقرر ١١؛ وموقف الأوروبيين تجاه الإعاقة“ <http://www.europa.eu.int/comm/employment-social/soc-prot/disable/news-en-htm>.

(٥) شاركت حكومة فنلندا في رعاية حلقة العمل المعنونة ”الإعاقة والتنمية“ المعقودة في مانيلا في الفترة ١٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ <http://www.adb.org/documents/news/1999/nr1999090.asp>.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18 الفصل الأول، القرار الأول، المرفق).

(٧) انظر: A/S-21/5/Add.1؛ الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفقرتان ٣١ و ٣٥.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٥-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13 الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني).

(٩) قرار الجمعية العامة د-٣٣/٣، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الفقرتان ٥ و ٦٣. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ”منهاج عمل بيجين“ يعالج حالة المعوقات في عدد من أهدافه الاستراتيجية هي: المرأة والفقير، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والصراع المسلح، المرأة والاقتصاد، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، الطفلة: انظر على سبيل المثال ”المعوقات؛ الدروس المستفادة من تأكيد المنظور الجنساني في القواعد والمعايير الدولية“، بقلم ماريا

٨٧ - واستناداً إلى البيانات المتاحة حالياً، من المنتظر أن تبرز عملية الاستعراض والتقييم الرابعة عدداً من التطورات الهامة في ميدان الإعاقة على الصعيدين الإقليمي والأقليمي:

(أ) تحديد أولويات معينة للعمل في قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٢ و ١٢١/٥٤ من أجل تعزيز تكافؤ الفرص، في ضوء نتائج عملية الاستعراض والتقييم الثالثة (A/52/351)؛

(ب) الترويج للنشاط وزيادة استخدام تكنولوجيات الاتصال المتطورة والميسرة للتعاون عن بعد، مثلاً خلال الحلقة الدراسية الأولى لأمريكا اللاتينية بشأن تيسير إمكانيات الوصول إلى شبكة الإنترنت (مكسيكو سيتي، ٤-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)؛

(ج) الانجاز الناجح لعقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) وبدء العقد الأفريقي للمعوقين (٢٠٠٩-٢٠٠٠)؛

(د) اعتماد جمعية الصحة العالمية للتصنيف الدولي الجديد للعاهات والإعاقة والصحة في أيار/مايو ٢٠٠١؛

(هـ) تحسين تنسيق جهود الرصد، كما يشاهد في توصيات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالإعاقة لجولة تعدادات عام ٢٠٠٠ ومعاملة البيانات وقضايا التصنيف في ”الحلقة الدراسية الدولية المعنية بقياس الإعاقة (الأمم المتحدة، ٤ - ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١). الخواشي

(١) أسفر أيضاً الفرع ٥٠٨ من قانون التأهيل بالولايات المتحدة الأمريكية عن تزايد اهتمام صناعة المعلومات والاتصالات بتوفير إمكانية الوصول، وهو ما تعكسه المنتجات القياسية المعروضة؛ انظر "Tech vendors seek access for all", Jennifer Jones, infoWorld (22 June 2001)-

(٢١) يوجد كلا النوعين من التمييز، القانوني والواقعي، بأشكال كثيرة، تتراوح من المنغصات الخفية إلى التمييز الحقود مثل الحرمان من تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة والمأوى والخدمات العامة وكذلك التمييز في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

(٢٢) Add.1/Corr.1 و A/37/351/Add.1، المرفق، الفرع الثامن، الفقرة ١٩٤  
http://www.un.org/esa/socdev/enable/diswpa00.htm

(٢٣) أدرك الناس أن قياس مجموعة من السكان تعتبر ممثلة للمعوقين أمر هام لتحقيق هذا الهدف؛ حيث إنه لا يمكن تقييم المؤشرات التي تقارن بين المعوقين وغير المعوقين إلا بعد تحديد هذه الفئة وذكرها في مصادر البيانات. فعلى سبيل المثال، لمقارنة معدلات البطالة بين المعوقين وغير المعوقين في أي تعداد أو استقصاء، يلزم تحديد الفئة السكانية التي توصف بأنها معوقة.

(٢٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ١٩٩٥، المرفق رقم ٨ (E/1995/28)، الفقرة ٥٦.

(٢٥) الأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، الجزء الثاني: المواضيع والجداول المتعلقة بتعدادات السكان (ST/ESA/STAT/AC/51/2).

(٢٦) E/CN.3/1997/14، الفقرة ٢٩؛ ومنظمة الصحة العالمية، التصنيف الدولي للعاهات والإعاقة والعجز: دليل التصنيف المتعلق بعواقب الأمراض A Manual of Classification Relating to the Consequences of Disease (Geneva, World Health Organization ISBN 92 4 154126 1, 1980), pp.141-180.

(٢٧) E/1997/24، الفقرة ٥٥.

(٢٨) الأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمسكن (ST/ESA/SER-M/67 Rev.1).

(٢٩) A/52/351، الفقرة ٤٨.

(٣٠) منظمة الصحة العالمية، التصنيف الدولي ... مرجع سبق ذكره.

(٣١) القرار ٩٦/٤٨، المرفق.

كريستينا سارا - سيرانو (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)  
http://www.un.org.esa.socdev/enable/women/wwdis2.htm.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96. IV.8) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(١١) قرار الجمعية العامة د ١ - ٢٤/٢٤، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، المرفق؛ الالتزام ٦ والفقرة ٩٢ التي تؤكد من جديد "إطار عمل داكار: التعليم للجميع"، الذي اعتمد في منتدى التعليم العالمي (داكار، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني، استنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(١٣) A/S-25/2، الفصل السابع، الفرع جيم، المقرر ١/٢  
http://www.unchs.org.istanbul+5/declaration cities.htm.

(١٤) جمعية الألفية للأمم المتحدة  
http://www.un.org/millennium/.The home page uses تستخدم الصفحة الرئيسية أطرا في تصميمها ولا تطبق ad HTML 4.1 transitional، ولذلك لا يستطيع المعوقون استخدامها.

(١٥) (A/54/2000)، الفقرة ١٢ -  
http://www.un.org/millennium/sg/report/.

(١٦) "إعلان الألفية للأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ -  
http://www.un.org/millennium/toc.htm.

(١٧) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩  
http://www.unicef.org/crc/crc.htm

(١٨) تشير بحوث المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا إلى أن نحو ٦٠٠٠٠٠ امرأة يمتن سنويا في البلدان النامية بسبب مضاعفات تحدث بعد الوضع ويمكن علاجها، انظر:  
http://www.idrc.ca.reports/read-article-english. Cfm/article-num.249

(١٩) http://www.worldbank.org/html/extdr/extdr/pb/pbprsp.htm.

(٢٠) "مجموعة القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالإعاقة" -  
http://www.un.org/esa/socdev/enable/discom00.htm.

(٤٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠٠٠، الفقرة ٤.  
(٤٤) E/CN.5/2001/7، الفقرة ٧٢.

(٣٢) مع ذلك، فإنه في استعراض للنماذج المختلفة من الإعاقة، تلاحظ باربارا ألتمان أن هناك نماذج عديدة تعتبر أن الإعاقة هي نتيجة تفاعل المعوقين وظيفيا مع بيئاتهم، وليس على مستوى الإعاقة الوظيفية – Disability – Barbara m. Altman, "Disability – definitions, models, classification schemes and applications, "chap. 3, in Gary L. Al .brecht, Katherine D. Seelman and Michael Bury (eds.) Handbook of Disability Statistics (Thousand Oaks (CA), Sage Publications, 2001), pp.97-122. واستمرارا لهذا النقاش نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعرف الإعاقة تعريفا مختلفا. فالمنظمة الدولية للمعوقين ترى بصراحة أن الذي يسبب الإعاقة هو عوامل بيئية. فقد عرفت الإعاقة بأنها "فقدان أو محدودية الفرص للمشاركة في الحياة العادية للمجتمع على قدم المساواة مع الآخرين بسبب عوائق مادية أو اجتماعية".

(٣٣) موقع إحصاءات الإعاقة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت هو <http://esa.un.org/unsd/disability> غير أن الموقع لا يستخدم HTML 4.1 transitional ولذلك يواجه المعوقون مشاكل في الوصول إليه.

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3)، الفصل الرابع، الفقرة ١٧٦.

(٣٥) موقع على الإنترنت هو <http://aaate2001.it-rs.s>.

(٣٦) يستجيب المشروع لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي ينص في الفقرة ٤ على إيلاء اهتمام خاص لـ "حالة الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والنفسية، مع التركيز على إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع".

(٣٧) <http://www.unescap.org/decade/tourism.htm>

(٣٨) A/52/351، الفقرة ٢٧.

(٣٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠٠٠.

(٤٠) البارامترات الأساسية للمؤشرات التي وضعها برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

<http://www.un.org/esa/socdev/enable/dpb19992d.htm>.

(٤١) A/52/351، الفقرة ٤٥.

(٤٢) قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الفقرة ٤.

## المرفق

المشاريع المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة،  
من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١،  
حسب المنطقة

## ألف - أفريقيا

١ - المعوقون، بالتعاون مع وزارة شؤون الجنس والعمل والتنمية الاجتماعية: استحداث وتجريب خدمات اجتماعية ابتكارية للأطفال المعوقين وأسرهم، مقاطعتا كمبالا ومبيجي، (أوغندا).

٢ - جمعية تمكين المعوقين، بالتعاون مع وزارة التعليم وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: مدرسة مدمجة للمعوقين، كمبالا، (أوغندا).

## باء - وسط أوروبا وأوروبا الشرقية

١ - مؤسسة سوتيريا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية: توفير خدمات مراكز الرعاية النهارية للمصابين باحتلالات صحية عقلية، بودابست (هنغاريا).

٢ - معهد السياسة الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم: الإدماج الاجتماعي للأطفال المعوقين عن طريق إنشاء مركز تجربي للتعليم المدمج، سموليان (بلغاريا).

٣ - المؤسسة الألبانية لحقوق المعوقين، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم: تشجيع التعليم المدمج للأطفال المعوقين، درس (ألبانيا).

٤ - معهد إعادة التأهيل، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والعلوم والرياضة، ورابطة النهوض بالتكنولوجيا المساعدة في أوروبا: حلقة العمل دون الإقليمية لمنطقة وسط أوروبا وأوروبا الشرقية بشأن "إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت للجميع"، ليوبليانا، ٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، (سلوفينيا).